

الليبرالية المتوحشة

ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة

تأليف : الدكتور رمزي زكي

مراجعة: د. عبد الباري أحمد نعمان الشرجي

الاستاذ المشارك في كلية التجارة والاقتصاد

أولاً : أسلوب المراجعة : تقوم مراجعة الكتاب على :-

١- تلخيص لأفكار ومعلومات الكتاب ، وهو ما يتطلب أحياناً عرض جمل وفقرات (بالنص) من الكتاب.

٢- التقديم والتأخير في أفكار ومعلومات الكتاب - عند العرض هنا - ولكن بما لا يخل بالسياق الفكري للكتاب.

٣- عدم عرض أية بيانات إحصائية في شكل جداول أو رسوم بيانية وردت في الكتاب.

٤- الابتعاد ما أمكن عن الألفاظ غير المناسبة ، سواء من الناحية اللغوية أو التي تخدم أغراضاً غير اقتصادية.

٥- وأخيراً ، التعليق عند الحاجة ، سواء في المتن أو الحواشي ، مع استخدام بعض المراجع.

ثانياً : ملاحظات على الكتاب : يمكن ان نورد على الكتاب ملاحظات هي :

١- باستثناء المبحث الثالث (أممية رأس المال ...) فإن الكتاب (سنة مباحث) عبارة عن ابحاث ومقالات بحثية سبق نشرها في مجلات ، ولكن بعضها (المبحثين الأول والثاني بالذات) أعيد كتابته لأغراض الكتاب الذي بين أيدينا.

٢- اعتمد الكتاب لتدعيم أفكاره على كم من البيانات الاحصائية في شكل جداول ورسوم بيانية ، كما اعتمد على كم ضخم من المصادر والمراجع المتنوعة فكرياً ولغة وموضوعاً ، وبذلك فإن الكتاب "علمي" من الطراز الأول ، في منهجه وتحليله ونتائجه.

٣- يُؤخذ على الكتاب عديد من الأمور :

الأول : وهو شكلي ، يتمثل في ان فهرس الكتاب يشير الى فصول تنقسم الى مباحث ، بينما متن الكتاب يشير الى أبواب تنقسم الى مباحث. وهذه المراجعة تلتزم بما في المتن.

الثاني ، يستخدم المؤلف مصطلحات بلاد العالم الثالث ، البلاد المختلفة ، البلاد النامية في معنى و / أو مضمون واحد هو البلاد التابعة في اقتصادها للاقتصاد والسوق الرأسمالي العالمي.

الثالث ، ولعل مرجعه الأخطاء المطبعية ، يتمثل في تضارب بعض الأرقام وبالتحديد السنوات.

فمثلاً : المكسيك نفذت برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بعد عام ١٩٨٥م (صفحة ٢١٧) ، والمكسيك طبقت تلك البرامج ابتداءً من عام ١٩٧٦م (صفحة ٢٣٦). ومثلاً : أتخذت حكومة بريطانيا في أوائل اكتوبر ١٨٤٠م قراراً بشن حرب عسكرية على الصين (صفحة ٣١٦) ، و"عبأت الحكومة (البريطانية) قوة عسكرية ... وفي أوائل يونيو ١٨٤٠م وصلت القوة الى عرض البحر قبالة سواحل الصين" (صفحة ٣١٦) ، وفي صفحة ٣١٧ ، وبعد الحديث عن هزيمة الصين في الحرب ، أجبر "الشعب (الصيني) بدفع تعويضات باهظة عن الحرب على نحو ما جاء في اتفاقية قوانجتشو للسلام التي وقعت في مايو ١٨٤٠م". وهناك اخطاء مطبعية في المتن مثل تكرار هامش رقم ٤٣ (الأول زائد) وعدم وجود هامش رقم ٧٨.

الرابع ، ولعله المأخذ المنهجي الوحيد على الكتاب ، وذلك هو ان الباب الأول وعنوانه : "حول جوهر الليبرالية الجديدة : مدخل نظري" ، يشمل مبحثين ، الأول عن الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، والثاني عن أزمة الاقتصاد الأمريكي هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية ؟ وهو المبحث الذي يصعب قبوله كمدخل نظري لموضوع الكتاب.

الخامس والأخير ، ختم المؤلف المبحث الأول بخاتمة عنوانها : " حتمية ظهور نظام اجتماعي جديد ، وهذه الخاتمة تصلح تماماً كخاتمة للكتاب كله الذي لا توجد له خاتمة وتوجد له "توطئة" ، هذا مع ملاحظة أن كل مبحث من مباحث الكتاب له خاتمة.

٤- وملاحظة أخيرة وتعلق بجوهر الكتاب . إن الليبرالية المتوحشة "تناسب" الى حد كبير مع المباحث الثلاثة في آخر الكتاب. ذلك ان المباحث عبارة عن "مقالات بحثية" تتضمن ، وبالأدلة التاريخية والإحصائية ، أنواعاً من "السلوك المتوحش للأوروبي الغربي" وبالتالي الليبرالية التي اعتنقها وطبقها على الصعيد العالمي في كثير من البلاد المتخلفة (الآن) ، وبالتحديد في أمريكا اللاتينية (من خلال نهب الذهب والفضة) وفي أفريقيا (من خلال تجارة العبيد) وفي آسيا وبالتحديد الصين (من خلال حرب الأفيون). والنتيجة "التاريخية الخطيرة" لتلك الليبرالية المتوحشة ، ولا سيما بعد العصر الاستعماري ، هي "خلق" حالة "التخلف الاقتصادي" في البلاد المعنية وجعلها تابعة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهذه النتيجة توصل إليها المؤلف - بعد الدراسة والبحث - في عدد من مؤلفاته ، منها "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"^(١) و"التاريخ النقدي للتخلف : دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث"^(٢) ، بالإضافة الى الكتاب الذي بين أيدينا. وهذا الكتاب يقدم فيه المؤلف - وبعد الدراسة والبحث والتحليل - أدلة إحصائية تؤكد على أن ليبرالية القرن العشرين (باعتمادها من قبل الدول الرأسمالية الصناعية) ومن خلال سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين (برامج التثبيت والتكيف) هي أيضاً متوحشة ، واستهدفت وتستهدف إخضاع البلاد المتخلفة^(٣) لسيطرتها التي فقدتها بعد استقلال هذه الأخيرة ولمطامعها فيما يخص الحصول على معدلات ربح عالية ، لتعالج أزمة الرأسمالية المعاصرة : انخفاض معدلات الأرباح. وهذا الإخضاع ، وان كان لا يستخدم الأساليب المتوحشة ذاتها التي مارسها الرأسمالية التجارية والصناعية تاريخياً في البلاد المعنية (قتل وتعذيب ونهب وتجارة عبيد وحروب مختلفة ...) ، إلا أنه لا يتورع عن استخدام أساليب متوحشة من نوع آخر : أساليب غير انسانية تسبب في إفقار الناس (وأحياناً تجويعهم) وفي تدهور مستوى معيشتهم وفي إصابتهم بالبطالة ومعاناتهم من ويلات التضخم ... الخ. والمحصلة هي المزيد من - أي تعميق - التخلف للبلاد المعنية واستمرار تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ثالثاً : مراجعة الكتاب :

ويشمل الكتاب ثلاثة أبواب بستة مباحث ، مسبقة بتوطئة ، ويقع في ٣٢٣ صفحة من القطع الكبير .

توطئة : من ليبرالية مانشستر الى ليبرالية شيكاغو (ص ١٩-٢٨)

مفهوم الليبرالية:

الليبرالية كمنظومة ايديولوجية ، هي تيار فكري اقتصادي "نيوكلاسيكي" يطبق في البلاد الرأسمالية (بعد منتصف السبعينات) على أساس الايمان المطلق بالمنافسة وآليات السوق (عرض وطلب) والمبادرات الفردية ، وعلى اساس معاداة التدخل الحكومي في الاقتصاد والعدالة الاجتماعية ، وعلى اساس وضع الفرد - صاحب رأس المال - في بؤرة الاهتمام.

ليبرالية مانشستر:

في ضوء مفهومها فان الليبرالية ، وهي تعبر عن مصلحة الرأسمالية ، "انتصرت" على النظام الإقطاعي (والنظام الحرفي) وفجرت امكانيات هائلة للثورة الصناعية^(٤) فيما حققته من تقدم في قوى الانتاج وفي الدخل والتراكم الرأسمالي . ولكنها في الوقت نفسه مارست استغلال العمال^(٥) وتسببت في البطالة والفوارق الاجتماعية وقاومت تشريعات العمل والأجور ومساعدة الفقراء واستعمرت ونهبت العالم الثالث وكونت الاحتكارات الكبرى واشعلت الحريين العالميتين .

ولتجنب الرأسمالية الأزمات الاقتصادية^(٦) ، وفي ضوء أفكار "كينز" ، حدثت الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية من الليبرالية المطلقة من خلال دور الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وهو دور "الموازنة الموضوعي بين تقلبات قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي"^(٧) . ونتج عن ذلك خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٧٠م ارتفاع معدلات النمو والتوظيف وتحقيق استقرار نقدي نسبي وارتفاع مستوى المعيشة ، وبذلك عاشت الرأسمالية مرحلة "دولة الرفاه" .

ليبرالية شيكاغو :

تعرضت الرأسمالية في السبعينات لأزمات أهمها داخلياً الركود التضخمي^(٨) وعجز شديد في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات ، وأهمها عالمياً تهوور

معدلات نمو التجارة وتقلب أسعار الصرف واشتداد الحماية الجمركية . ونتيجة لذلك اندلع " صراع فكري ... بين الاقتصاديين حول طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية " لمواجهة تلك الأزمات ، انتصر فيه الليبراليون على الكينزيين بالاستناد الى :

١- زيادة الانفاق العام والضرائب والدين الداخلي والعرض النقدي " سر الكوارث التي حدثت للرأسمالية " .

٢- الليبرالية المطلقة منهاج لادارة الرأسمالية، داخلياً من خلال حرية السوق ، وخفض الضرائب على الأرباح ورأس المال لزيادة العرض الكلي ، وبيع القطاع العام للقطاع الخاص ، وتخلي الدولة عن تحديد الأسعار والتوظيف الكامل والضمان الاجتماعي ودعم غذاء الفقراء^(٩) ، وعالمياً من خلال تعويم اسعار الصرف وحرية تحرك رؤوس الأموال وإلغاء قيود التحويلات.

هذه هي ليبرالية شيكاغو^(١٠) التي "تسربت" الى الصندوق والبنك الدوليين ليتعاملوا مع البلاد النامية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي (للصندوق) والتكيف الهيكلي (للبنك).

وهنا يشير المؤلف سولاً (رئيسياً) : ما نتيجة ممارسة الليبرالية المطلقة بعد عقدين؟ ويوجب عن السؤال بفشل الليبرالية في معالجة أزمة الرأسمالية ، داخلياً حيث أدت الى اتساع نطاق الفروق في توزيع الدخل والثروة ، وعالمياً حيث أدت الى أزمة المديونية ونزعة الحماية والتكتلات الاقتصادية . وهذه النتيجة تدفع ثمنها بلاد العالم الثالث^(١١) عن طريق إجبارها من قبل الصندوق والبنك الدوليين على التكيف مع أوضاع الاقتصاد العالمي المضطربة لإعادة تشكيل توجهها تها الاقتصادية من أجل إعادة السيطرة الاقتصادية عليها.

ويختتم المؤلف هذه التوطئة بالإشارة الى ان الليبرالية متناقضة في نموذجها النظري الذي يستند الى المنافسة الكاملة وشروطها ، وهذا وهم "لأن واقع الاقتصاد الرأسمالي المعاصر ... لا وجود فيه لشروط المنافسة الكاملة او نقاء حرية السوق".

الباب الأول : حول جوهر الليبرالية الجديدة : مدخل نظري :

ويشمل الباب مبحثين :

الأول : هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة ... ،

والثاني: أزمة الاقتصاد الأمريكي ... ، وهو المبحث الذي يصعب قبوله ضمن باب يمثل مدخلاً نظرياً لموضوع الكتاب.

المبحث الأول : هذه الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول دور الدولة في

النشاط الاقتصادي (ص ٣١-١١٤):

طرح المشكلة: الليبرالية التي تستهدف القضاء على تدخل الدولة في الاقتصاد وترحف على العالم الثالث لإعادة السيطرة عليه والعودة بالتاريخ الى ايام الرأسمالية الطليقة ، هذه الليبرالية ما سرّها وما علاقتها بالنظام الرأسمالي العالمي ؟ ويتصدى المؤلف للموضوع في النقاط الست الرئيسية التالية.

أولاً: ليبرالية القرن ١٨ (وظهور الليبرالية الاقتصادية) ، (ص ٣٢-٤٥)

إن هذه الليبرالية وهي المرتبطة بالثورة الصناعية الأولى ، كانت تقدمية لأنها حولت أوروبا الغربية من تشكيلة الاقطاع الى تشكيلة أرقى هي النظام الرأسمالي الصناعي. أما الليبرالية المعاصرة فهي "رجعية ومعادية ... لمصالح البشر" لأنها تخرج الأزمة الهيكلية للرأسمالية (تراكم رأس المال) في نزع مكتسبات العمال والطبقة الوسطى^(١٢). وفي السيطرة الاقتصادية على العالم الثالث.

ولكي يعرض الليبرالية الاقتصادية يقدم المؤلف لذلك بعصر النهضة^(١٣) باعتباره "المقدمة التاريخية" لظهور هذه الليبرالية. وعصر النهضة أنتج أفكاراً تدعو لتقديس العقل والفردية والحرية والايمان بقدرة الفرد على التطوير ، وبالتالي ظهرت ولأول مرة مصطلحات "حرية التجارة والتعاقد ودعه يعمل ودعه يمر" ، وصححت علاقة الكنيسة بالأفراد وظهرت مشروعية "تحقيق الثروة والحصول على الربح". واستناداً الى ما سبق فقد احتاجت الرأسمالية الصناعية الى "فكر جديد يستجيب لمتطلبات النمو والتطور" للتغلب على قيود فرضتها الرأسمالية التجارية بالنسبة لحرية التجارة ، وللمبحث عن سياسات التسويق - وبالتالي نمو - الانتاج السلعي ، ولمواجهة قضايا الفقر والبطالة المترتبة على عملية التحول الى المجتمع الصناعي.

والليبرالية الاقتصادية تستند لثلاثة مبادئ :

١- الايمان بالقوانين الطبيعية والتي تجعل للقوانين الاقتصادية صفة الموضوعية لأنها " تحدث مفعولها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم".

٢- الايمان بالحرية الاقتصادية المطلقة^(١٤) ، لكونها تتمشى مع سعي الفرد لتحقيق مصلحته^(١٥) ، وعدم التدخل الحكومي في الاقتصاد استناداً الى شعار : "دعه يعمل .. دعه يمر".

٣- المنافسة الكاملة وآليات السوق المحققان للتوزيع الأمثل للموارد بين استخداماتها وللدخل بين عوامل الانتاج^(١٦).

وانتهى الليبراليون الى ان الحرية والمنافسة القائمة على الملكية الخاصة هي "قواعد السلوك المثلى لسير النظام الرأسمالي ، وهي التي تدفعه الى نقطة يحصل عندها المجتمع على افضل وضع ممكن والى توافق مصلحتي الفرد والمجتمع والى التوظيف الكامل للموارد.

ثانياً : التدخل الحكومي والنظام الرأسمالي (ص ٤٥-٤٩)

اتفاقاً مع عنوان المبحث ، وورغم الشعارات الليبرالية بعدم التدخل الحكومي ، يعرض المؤلف صوراً كثيرة من التدخل الحكومي لتدعيم النظام الرأسمالي تاريخياً. منها التدخل لدعم الرأسمالية التجارية وتحقيق فائض تجاري ، ولدعم الرأسمالية الصناعية ضد بقايا العهدين الاقطاعي والميركانتيلي ، وفي استخدام الجيوش الاستعمارية للحصول على المواد الخام والغذائية الرخيصة جداً ولامتصاص فائض الانتاج وفائض راس المال في المستعمرات. ومن صور التدخل حديثاً تجارب الدكتور شاخت في المانيا بعد الحرب العالمية الأولى وروزفلت في الولايات المتحدة أثناء فترة الكساد الكبير وهتلر في المانيا وموسوليني في إيطاليا. وبعد الحرب العالمية الثانية كان التدخل في ضوء نظرية كينز^(١٧) . وخلال الفترة ١٩٤٥-١٩٧٠م تملكّت الدولة في البلاد الرأسمالية كثيراً من الصناعات وزاد الانفاق على الخدمات العامة والضمان والاجتماعي والمجال العسكري ودعم غذاء الفقراء ، ونتج عن ذلك ما سبق ذكره بشأن دولة الرفاه (في نقطة ليبرالية مانشستر - التوظفة) ، وأعتقد البعض أن عصر أزمات النظام الرأسمالي ولى.

ويرجع أحد الاقتصاديين^(١٨) الازدهار السابق لا الى الكينزية فقط ، بل الى تزايد الطلب الكلي إعادة الاعمار والى استمرار تقسيم العمل الدولي لصالح الدول الرأسمالية والى التقدم التكنولوجي والى ازدهار التجارة الدولية واستقرار أسعار الصرف طبقاً لنظام بريتون وودز.

ولكن في بداية السبعينات تحدث أزمة النظام الرأسمالي داخلياً وعالمياً ، على نحو ما ورد في نقطة ليبرالية شيكاغو - التوظفة.

ثالثاً عقدة الأزمة : الاتجاه طويل المدى لانخفاض معدل الربح - مشكلة

امتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد (ص ٥٧-٨٧)

بغض النظر عن أية أفكار ومدارس اقتصادية ، يتحدد تراكم رأس المال (والتوسع الانتاجي) في المدى الطويل باتجاه معدل الربح^(١٩) ، وبالتالي فإن ميل معدل الربح نحو الانخفاض يصبح سبباً مفسراً لأزمة الرأسمالية.

وبالنسبة للمدارس الاقتصادية فثلاث منها تجمع على الميل الكامن طويل المدى لتناقص معدل الربح في النظام الرأسمالي. فأولاً ترى المدرسة الكلاسيكية^(٢٠) أن تناقص معدل الربح يرجع الى توزيع الدخل القومي (في الأجل الطويل) لصالح أصحاب الأرض وأصحاب العمل ، مما يخفض نصيب الربح من الدخل وبالتالي يقلل من تراكم رأس المال. وثانياً ترى المدرسة الماركسية أن تناقص معدل الربح يرجع الى "التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الخاص لملكية وسائل الانتاج"^(٢١). وثالثاً وأخيراً ترى المدرسة الكينزية أن تناقص معدل الربح يرجع الى تناقص الكفاية الحدية لرأس المال^(٢٢) حتى تتساوى مع سعر الفائدة ، وهنا يتوقف الميل للاستثمار.

ونظراً لأن ميل معدل الربح للانخفاض سبب مفسر لأزمة الرأسمالية ، فيطرح المؤلف هذه المسألة من منظور استيعاب الفائض الاقتصادي^(٢٣) المتزايد (وهو المنظور الذي يرجع فضل تأصيله نظرياً لكل من بول سوزي وبول باران)^(٢٤) ، باعتبار أن وسائل امتصاص الفائض تساعد على فهم ما جرى منذ بداية الأزمة والتي استتبع "تبني سياسات الليبرالية المتطرفة والنظر الى التدخل الحكومي على انه العدو الأول الذي تجب مكافحته" ، وباعتبار أن تلك الوسائل تفسر كيف تتفاقم الأزمة ومع ذلك يتزايد الفائض الاقتصادي. ويرى بول سوزي وبول باران أن النمو الهائل في قوى الانتاج (وتأثيرها كالثورة العلمية التكنولوجية) وراء تزايد الفائض الاقتصادي الذي إما أن يُستهلك أو يُستثمر أو يُبدد.

وإذا كانت الرأسمالية عجزت عن إيجاد المنافذ الاستهلاكية والاستثمارية لامتصاص الفائض الاقتصادي بشكل يتفق مع التوزيع المثل للموارد ، فإنها اتبعت ، وخلافاً لرأي كينز ، وسائل لتنشيط الطلب الكلي وامتصاص الفائض الاقتصادي^(٢٥) وهي :

١- امتصاص الفائض الاقتصادي عن طريق الانفاق العسكري (ص ٦٣-٦٩). يرى باران وسوزي أن دافع هذا الانفاق بالنسبة للولايات المتحدة - قائمة

الرأسمالية- لم يكن التهديد العسكري السوفيتي بل التهديد الايديولوجي (الاشتراكي). ومن الناحية الاقتصادية فإن الانفاق العسكري "جزء عضوي" من هيكل الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية ، لما له من آثار انتشارية ضخمة على قطاعات الاقتصاد بزيادة الناتج والدخل ، ولانعكاسات إيجابية للأبحاث العسكرية على الصناعات المدنية ، ولتصدير السلاح للعالم الثالث ونهب فائضه الاقتصادي. ورغم انهيار الاشتراكية فإن الرأسمالية مستمرة - في الاجل المتوسط على الأقل - في الانفاق العسكري نظراً لصعوبة تحويل " المركب الصناعي / العسكري الى الانتاج المدني" ، ولصعوبة "إزاحة شبكة المصالح المعقدة" التي نسجت خلال أربعة عقود، ولسعي صانعي الأسلحة لضمان أرباحهم بتأمين سوق لمنتجاتهم من خلال مشروع حرب النجوم^(٢) ومن خلال نقاط توتر وصراعات إقليمية في العالم الثالث.

٢- امتصاص الفائض الاقتصادي عن طريق تصدير رأس المال (ص ٦٩-٧٤). ويرى سوزي وباران أن تصدير رأس المال ليس منفذاً لتوجيه الفائض للبلاد المتخلفة، بل وسيلة لامتصاص الفائض من هذه البلاد ، وبالتالي يمكن بزيادة الأرباح إعادة إنتاج الفائض في البلاد المصدرة. وإذا كانت الرأسمالية ، أثناء فترة الركود التضخمي ، ضخت مدخراتها والفوائض المالية النفطية لبلاد العجز في العالم الثالث والبلاد الاشتراكية سابقاً عن طريق قروض البنوك والحكومات ، فإن ذلك ترتبت عليه : أ- تخفيف ارتفاع مستويات البطالة والتضخم والطاقت العاطلة في البلاد الرأسمالية.

ب- نشوء أزمة المديونية في العالم الثالث وما استتبعته من إعادة الجدولة وضغوط صندوق النقد الدولي لفرض نمط ليبرالي مفرط. وهذا أدى الى ظاهرة النقل العكسي للموارد ، وبالتالي مزيد من الفائض في البلاد الرأسمالية لا امتصاص له.

ج- مصاعب للبلاد الاشتراكية سابقاً : عجز ميزان المدفوعات والتضخم وانخفاض اسعار الصرف وأزمة مديونية. والمحصلة أن القروض لم تساعد هذه البلاد في الاصلاحات الاقتصادية بل عمقت الآثار السلبية لها مع زيادة الانفتاح على البلاد الرأسمالية.

٣- امتصاص الفائض الاقتصادي عن طريق قطاع الخدمات (ص ٧٤-٨٧). انطلاقاً من أن هذا القطاع هو "المنشط الأساسي للطلب الكلي والمستوعب الرئيسي للفائض" في البلاد الرأسمالية ، ومن أن التطور العلمي والتكنولوجي جعل الحصول

على الخدمة يأتي من وسائل الاتصال والتخزين المبرمج وتدفق المعلومات ، يشير المؤلف سؤالاً: لماذا أصبح قطاع الخدمات عصب الحركة في النظام الرأسمالي وماهي عوامل نموه ؟ والاجابة أن القطاع يوظف الجزء الأكبر من العمالة ويولد الجزء الأكبر من الناتج المحلي ، ونصيبه زاد في كل من الناتج والتجارة الدوليين^(٢٧)، وعوامل نموه متعددة مثل : نمو الدخل وزيادة الانفاق العام والعسكري ونمو الطلب على السلع المعمرة والخدمات المرتبطة بها وتضخم سكان المدن وقيام شركات متخصصة بتقديم خدمات بكلفة أقل (وفورات الحجم) وتزايد أهمية "قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل والنقل وأبحاث السوق والدعاية والاعلان" واستخدام فنون انتاجية مرتبطة بخدمات الخبراء الفنيين ومصممي برامج الحاسوب وأخيراً ارتفاع معدل الربح في القطاع جذب إليه الاستثمارات.

وكمثال لنمو قطاع الخدمات يقدم المؤلف نشاط البنوك واسواق المال ودورها في امتصاص الفائض. ذلك ان الفوائض المالية النفطية والسيولة الدولارية انسابت الى البلاد النامية بشروط باهضة : قصر مدة الائتمان وارتفاع سعر الفائدة ، فنشأت أزمة المديونية. وبالمقابل حققت البنوك واسواق المال أرباحاً هائلة ، وفي الوقت نفسه نشأت خدمات مالية مرتبطة بالمضاربة في البورصات وبشراء الشركات وبيعها، مما جعل مؤشرات البورصات أهم من دوران عجلات الانتاج . ونظراً لانخفاض معدلات الارباح في الصناعة لجأت كبريات الشركات الصناعية لتوظيف فوائضها في المجال المالي فنشأت في الرأسمالية ظاهرة : انفصال النقود عن الانتاج^(٢٨)، وبالتالي لم تعد مهمة أسواق المال تعبئة الادخار للاستثمار ، وهو ما يعبر عن تنامي النشاط الطفيلي للرأسمالية^(٢٩).

وإذا كان قطاع الخدمات حقق ذلك النمو فيتساءل المؤلف : ما مدى استمرار نمو القطاع الى مالانهاية وما مدى استمرار قدرته على امتصاص الفائض ؟ ويبدأ الاجابة بالقول إن التطور في قطاعات الانتاج المادي بلغ مدى متقدماً جعل الفائض يتجه نحو الخدمات ، وان كثيراً من السكان ما زالوا بحاجة الى حاجات أساسية كالاسكان ، ولهذا نما القطاع على نحو ما سبق. ولكن التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة^(٣٠) يعوق الاستفادة السريعة من ثورة الخدمات في مجال الاستهلاك، بالاضافة الى التكلفة المرتفعة لهذه الخدمات. وإذا كان من المتوقع أن تحدث طفرة هائلة في قطاع الانتاج المادي - كما وكيفاً - لإشباع سكان الأرض نتيجة لثورة

قطاع المعلومات والمعرفة والاتصالات ، إلا أن التناقض الجوهرى للرأسمالية يحول دون ذلك^(٣١) .

ويختتم المؤلف هذا الجزء من المبحث بالإشارة الى مقولتين عن قطاع الخدمات . الأولى للمفكر الفرنسى ريمون آرون : الاقتصاد الذى أغلب قوة عمله فى قطاع الخدمات والتجارة يكون أكثر تأثراً عند الأزمات ، والثانية للاقتصادي الأمريكى جالبريث : ينخفض مستوى معيشة الناس فى الاقتصاد القائم على الخدمات نظراً لانخفاض أجور العاملين فى بعض الصناعات .

رابعاً: الليبرالية الجديدة والبحث عن مخرج لأزمة الرأسمالية (ص ٨٧-١٠٥)

وإذا كانت الأزمة الهيكلية للرأسمالية تلتخص فى انخفاض معدلات الأرباح والانتاجية والاستثمار فى قطاعات الانتاج المادى وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وأزمة استيعاب الفائض ، فقبل ان يبين المؤلف ما تنادى به الليبرالية الجديدة كمخرج لتلك الأزمة ، يشير الى مسالتين ذات صلة . الأولى أن تدخل الدولة فى الاقتصاد جعلها "ضامنة أساسية لربح الاحتكارات" الرأسمالية ، إذ أن التعاون بين الدولة والاحتكارات يعبر عن خضوع الأولى للثانية^(٣٢) ، بدليل ان كثيراً من قادة البلاد الرأسمالية من كبار رجال الأعمال ، وبالتالي فإن اتساع حجم القطاع العام لعلاقة له مطلقاً بالاشتراكية . والثانية أنه بعد ظهور أزمة الرأسمالية تعرضت الكينزية لثورة مضادة - من حيث الفكر والسياسات - من قبل المدرسة الكلاسيكية الحديثة - مدرسة شيكاغو ومن قبل مدرسة اقتصاديات العرض^(٣٣) ، ذلك ان المدرستين ترجع أزمة الرأسمالية الى التدخل الحكومى . وقد عجزت الكينزية^(٣٤) عن " اقتراح سياسات برجماتية جديدة للخروج من الأزمة وبخاصة أزمة الركود التضخمي " . وينتقل المؤلف بعد ذلك الى عرض ماتناردى به الليبرالية (المتطرفة) من اطلاق الحرية الاقتصادية لأقصى حد من خلال وسيلتين هما :

١- تحجيم دور الدولة فى الاقتصاد (ص ٨٩-٩٢) . وهذا يستند الى (فلسفة) أن الحرية أساس حياة الفرد والمجتمع ولا تعارض بين المصلحتين الفردية والعامه ، وأن حماية الحرية يجعل الرأسمالية تصحح أخطاءها وتحقق التوازن العام من خلال آليات السوق . وعلى هذا فان تدخل الدولة هو المسؤول عن التضخم وعجز الموازنة العامة وتدني الادخار والاستثمار ومعدلات النمو . من هنا تهاجم الليبرالية الجديدة سياسات " اعانات البطالة والرقابة على الأسعار والخدمات المدعومة

التي توجه للفقراء ومحدودي الدخل " ذلك ان هذه السياسات سببت تزايد عجز الموازنة الذي مَوَّل بواسطة الاصدار النقدي التضخمي ، وتزايد الدين العام الداخلي الذي كان على حساب الادخار والاستثمار ، وتزايد الضرائب على الدخل المرتفعة والثروات وهو ما يؤثر سلباً على قرارات الادخار والاستثمار الخاص . ويرى الليبراليون الجدد ، وبعد سقوط فكرة وجود علاقة عكسية بين معدلي البطالة والتضخم^(٣٥) ، أن التضخم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وترجع الى الافراط النقدي ، ولذلك يطالبون الدولة بممارسة مهام : الدولة الحارسة لنشاط تراكم رأس المال ، ضبط كتلة النقود المتداولة لتناسب حجم الناتج وهو ما يتحقق برفع أسعار الفائدة (الأجل القصير) لزيادة الضرائب (الأجل الطويل) التي تحبط الادخار والاستثمار والعمل . ويرون أيضاً أن البطالة ترجع الى زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد على النحو الذي " شل " من كفاءة ميكانيزم الأسعار في سوق العمل " ، ولذلك يقولون ان " الخطأ الذي وقع فيه كينز هو اهماله لفكرة معدل البطالة الطبيعي... الذي يلعب دور المنظم الطبيعي في تحديد معدلات الأجور " ، فالبطالة تعالج بانخفاض معدلات الأجور اذا زاد عرض العمل عن الطلب عليه .

٢- اعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الرأسمالية- البرجوازية(ص٩٢-١٠٥) . استناداً الى أن البطالة والطاقات العاطلة وتدهور معدلات النمو كلها تعكس أزمة في العرض الكلي^(٣٦) ، فان الحل يكون بزيادة الناتج - العرض الذي سيخلق الطلب المساوي له^(٣٧) ، وبحرية النشاط الاقتصادي وآليات السوق . وزيادة العرض تحتاج الى زيادة أرباح ودخول الرأسماليين بواسطة خفض كبير لمعدلات الضرائب على دخولهم وثرواتهم . واستناداً الى فكرة منحني لافر^(٣٨) القائلة بوجود علاقة بين معدل الضريبة وحصيلتها ، يعتقد الليبراليون الجدد أن حصيللة الضريبة لن تنخفض بل تزيد اذا خفض معدل الضريبة^(٣٩) . وهذه السياسة الليبرالية طبقتها حكومات بعض الدول^(٤٠) وتجت عنها زيادة موارد القطاع الخاص (اعادة توزيع الدخل لصالحه) وزيادة عجز موازنة الدولة (لانخفاض حصيللة الضرائب)^(٤١) .

واضافة الى ماسبق ، فان اعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الرأسماليين تكون بالخصخصة - بيع القطاع العام للقطاع الخاص المحلي والأجنبي^(٤٢) ، والتي نتجت عنها أمور ثلاثة:

١- تدهور ملحوظ في استثمارات الدولة في المدارس والمستشفيات والمرافق العامة .

- ٢- إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الرأسماليين وضد أصحاب الأجور مما فاقم من حدة التفاوت في توزيع الدخل^(٤٣) .
- ٣- زيادة معدلات البطالة مما جعلها أزمة هيكلية لاتجدي معها السياسات (لا الكينزية ولا الليبرالية) النقدية المالية ، وذلك يرجع الى :
- أ- قبلت الليبرالية بمعالجة أزمات الرأسمالية وبالذات التضخم ، على حساب البطالة الواسعة بعد التخلي عن هدف التوظيف الكامل .
- ب- الصناعات الجديدة (في مجال التوسع الرأسمالي) تعتمد على " فنون انتاجية موفرة لعنصر العمل " ، أي كثيفة المعرفة وترتفع فيها درجة الأتمتة - الآلة تحل محل الانسان^(٤٤) .

خامساً: إعادة تقسيم العالم وعودة مناطق النفوذ (ص ١٠٥-١١٢)

وبحثاً عن مخرج لأزمة الرأسمالية ، يعرض المؤلف هنا سياسة أخرى لليبرالية الجديدة هي البحث عن فائض قيمة تاريخي جديد ، وذلك بواسطة إعادة تقسيم العالم وعودة مناطق النفوذ ، وبالتحديد إعادة احتواء العالم الثالث من خلال فتح الديون الخارجية والغزو العسكري^(٤٥) من ناحية واختراق البلاد الاشتراكية سابقاً وتحويلها الى اقتصاديات السوق من ناحية أخرى . ولتحقق الليبرالية هدفها فانها ستجهض " كافة أشكال سيادة الدولة والتدخل الحكومي والتنظيمي " في البلاد المعنية " حتى تكون بيئة الاستغلال مواتية لاستنزاف أكبر قدر ممكن من فائض القيمة التاريخي المرتقب " من ناحية ، وستكون أكثر وحشية من ناحية أخرى .

بالنسبة لبلاد العالم الثالث فان الليبرالية ، من خلال ضغوط إعادة الجدولة وأوهام التصحيح - الاصلاح الاقتصادي ، تخضعها " لنظام أشبه بالادارة المركزية الخارجية الصارمة لاقتصادياتها^(٤٦) عبر اتفاقيات صندوق النقد الدولي وشراء أصولها الانتاجية... " ، وبذلك تستعيد الرأسمالية سيطرتها المباشرة على اقتصاديات هذه البلاد .

وبالنسبة للبلاد الاشتراكية سابقاً فان الليبرالية ، عبر أوهام التحول الى نظام السوق، تفكك اقتصادياتها لتعيدها الى حظيرة الرأسمالية وتصدر اليها فائض الانتاج وفائض رأس المال لاستنزاف الأرباح منها . وهذا يتحقق عن طريق مايلي : ان تحول هذه البلاد الى النظام الرأسمالي سيزيد من طلبها على المعدات الانتاجية (من البلاد الرأسمالية) ، ونظراً لعجزها عن الشراء أو حتى الاقتراض للشراء فلا سبيل أمامها

" الا أن تدعن لمطالب الاستثمارات الأجنبية الخاصة " فتقدم لها امتيازات وضمانات بما في ذلك تملك المشروعات العامة . وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية الخاصة قد زحفت لهذه البلاد " في شكل مساهمات في مشروعات مشتركة أو في شكل فروع للشركات الأجنبية ... " فان تطبيق السياسات الليبرالية فيها أدى الى معدلات نمو سالبة للنتائج المحلي والى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والى تدهور مستوى معيشة الناس الى حد البؤس المطلق .

سادساً: حتمية ظهور نظام اجتماعي جديد (ص ١١٢-١١٤)

ويختتم المؤلف المبحث الأول بالتأكيد على أن قياس الليبرالية الجديدة على منطق ليبرالية القرن ١٨ قياس " يفقد مصداقيته ومعقوليته لأن السياق التاريخي المعاصر للرأسمالية " يختلف عن سياق الماضي . ولذلك يثير المؤلف تساؤلاً : هل ستنهار الرأسمالية مثلما انهارت الاشتراكية ؟ وهل صحيح أن الرأسمالية كانت خطأً تاريخياً؟ ويجب عن التساؤل بنقاط ثلاث :

١- ان نشوء الرأسمالية ثم سقوطها " ضرورة موضوعية مشتقة من الاتجاهات العامة ، فهي تمثل مرحلة أعلى من التطور من كل الأشكال الاجتماعية السابقة مأخوذة معاً " . وعليه فان العودة لأشكال ما قبل الرأسمالية استحالة تاريخية ، كما أن الرغبة النظرية في العودة " لا يمكن حتى تبريرها عن طريق أكثر الملامح انحطاطاً للمجتمع الرأسمالي " .

٢- ان الذي أعطى الرأسمالية مجالاً لتجديد قواها وإطالة أمادها هو انهيار الاشتراكية وأنظمة التحرر الوطني في العالم الثالث^(٤٧) ، وأن مقاومة البلاد المعنية للسياسات الليبرالية سيزيد من أزمات الرأسمالية عالمياً .

٣- ان مخرج أزمة الرأسمالية في الأجل الطويل يكمن في تجاوز تناقضها الرئيسي: قدرتها الهائلة على الانتاج وقدرتها المحدودة على التصريف .

وينتهي المؤلف هذه الخاتمة بالقول ان فشل البشرية في حل ذلك التناقض يؤدي - كبديل - الى " الهمجية والتوحش والبربرية والحروب والانتحار الجماعي للبشرية " ^(٤٨) .

المبحث الثاني : أزمة الاقتصاد الأمريكي ... هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة

الرأسمالية ؟ (ص ١٢٥-١٦٤)

يبدأ المؤلف المبحث بمقدمة تتعلق بأيلولة قيادة المنظومة الرأسمالية العالمية من بريطانيا الى الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٩) . والأخيرة فرضت رؤاها لكيفية تشغيل المنظومة من خلال اتفاقية بريتون وودز وصندوق النقد والبنك الدوليين^(٥٠) ، واستثنائها بأعلى قوة تصويت لإدارتهما ، وبالتالي فرض عملتها (الدولار) كعملة الاحتياط الدولية الأساسية . وبذلك تحكمت بالسيولة الدولية وانفردت بميزة تمويل عجزها الخارجي بطبع الدولار دون اجراء سياسة انكماشية ، وتملكت كثيراً من المشروعات الكبرى في العالم . وكان هدفها من قيادة المنظومة هو المحافظة على قوة دفع اقتصادها واستمرار فتح أسواق العالم لمنتجاتها واستثماراتها .

ونظراً للتغيرات في علاقات القوى في العالم ، وللسياسات الاقتصادية التي تتبعها، ولطبيعة ماتعانيه من اختلالات فان قيادة الولايات المتحدة للمنظومة الرأسمالية تعرض للضعف ، سواء من خلال عوامل التدهور عالمياً و/ أو عوامل الضعف الداخلي .

عوامل التدهور عالمياً (ص ١٢٨-١٤٦) . ويمكن أن تلخص وتتركز في :

١- تناقص نصيب الولايات المتحدة في أجمالي الناتج العالمي^(٥١) وفي اجمالي الصادرات العالمية^(٥٢) .

٢- ضعف السلطة الأمريكية في مجال النقد والسيولة الدوليين ، وكلاهما أصبح يتحدد بالتشاور الجماعي بين الدول الصناعية الكبرى^(٥٣) ، وبالتالي لم يعد الدولار هو العملة الأساسية - الوحيدة للاحتياجات الدولية .

٣- صارت الولايات المتحدة دولة مدينة حيث تنفق أكثر مما تنتج^(٥٤) ، بذلك انها تدفع فوائد وأرباحاً للخارج ، في حين ان المستثمرين الأجانب حولون استثماراتهم في أمريكا الى أصول عينية .

٤- الانفاق العسكري أحد المحددات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة ، وما حدث للبلاد الاشتراكية (سابقاً) يؤثر في هذا الانفاق ، وبالتالي فان خفضه يؤثر سلباً على التشغيل والناتج والدخل في بعض الولايات .

٥- ان لأوروبا الموحدة وقدراتها الاقتصادية^(٥٥) تأثيراً يؤكد الضعف النسبي للولايات المتحدة في قيادة المنظومة الرأسمالية .

وفيما يتعلق بأوروبا الموحدة يورد المؤلف " مخاوف أمريكية " على اقتصادها ووضعها التنافسي من خلال المزيد من ضعف منافسة السلع الأمريكية واحتمال فقد صادراتها لأوروبا ، وضعف قدرتها على جذب الاستثمارات ، واحتمال اضعاف

الدولار عند توحيد النظم النقدية الأوروبية وتأسيس بنك مركزي واحد ، ومن المتوقع اندماج رأس المال الأمريكي مع رأس المال الأوروبي .
ويرى المؤلف بأن الولايات المتحدة تحاول معالجة ومواجهة ضعف قيادتها (ومشاكلها الداخلية) عن طريق اتفاقية التجارة الحرة مع كندا والمكسيك (NAFTA) ^(٥٦).

عوامل الضعف المحلي (ص ١٤٦-١٦١) . وهي الاختلالات الهيكلية التالية :

- ١- اتساع فجوة الموارد (الاستثمار أكبر من الادخار) وتمويلها عن طريق المدخرات الأجنبية (عجز ميزان المدفوعات) ^(٥٧) .
 - ٢- نمو عجز الحساب الجاري (الواردات أكبر من الصادرات) ، والذي لم تفلح وسيلة رفع سعر الفائدة لمعالجته ^(٥٨) ، بل أدت الى تفاقمه ^(٥٩) .
 - ٣- تدهور الدين الداخلي (١٦٨ ٪ من الناتج المحلي) عن طريق زيادة القروض ، وزيادة الانفاق العام والعسكري مما يزيد الاستهلاك ولايزيد .
أ- وقد استمر نمو الدين الداخلي " بسبب تعويض أمريكا لنقص مواردها من خلال التوسع في جذب الفوائض والمدخرات الأجنبية وزيادة معدلات البطالة " .
 - ٤- التفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروة الناجم عن السياسات الليبرالية المطبقة ابتداءً من أوائل الثمانينات ^(٦٠) . ويقدم المؤلف مثلاً " صارخاً " لذلك التفاوت حيث أغنى ١ ٪ من السكان يملكون ثروة قيمتها أكبر من قيمة ما يملكه ٩٠ ٪ من السكان ، وحيث دخول أغنى ٥ ٪ من السكان تفوق دخول أفقر ٤٠ ٪ من السكان ، هذا رغم أن هؤلاء دفعوا ضرائب دخل ضعف مادفعه أغنى ١ ٪ .
 - ٥- ارتفاع معدل البطالة وطول فترة التعطل . ومع خفض الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية فقد تدهور مستوى معيشة قطاع واسع من الشعب الأمريكي ^(٦١) .
- ويختتم المؤلف المبحث (ص ١٦١-١٦٤) بالقول ان الولايات المتحدة ستحاول تقوية قيادتها للمنظومة الرأسمالية من خلال هيمنتها على العالم الثالث باعتباره " ساحة المعارك الأساسية " ، وان على شعوب هذا العالم أن تستعد لعصر قد يعود فيه الاستعمار بمعناه الكلاسيكي .

الباب الثاني : أممية رأس المال والليبرالية الجديدة

ويتضمن مبحثاً واحداً ، ولكنه أهم ما في الكتاب من حيث الموضوع ونشره لأول مرة .

المبحث الثالث: أممية رأس المال وشرط توسع الرأسمالية العالمية في الأطراف : ليبرالية التكيف والبحث عن آليات لفائض قيمة تاريخي جديد (ص ١٨٣-٢٤٧)

في توطئة المبحث (ص ١٨٣-١٨٦) يذكر المؤلف^(٦٢) أن البلاد النامية يمكن أن تقدم امكانيات لمواجهة أزمة نقص الطلب الكلي والتي تعيق استمرار تراكم رأس المال في البلاد الرأسمالية^(٦٣) . وإذا كانت الرأسمالية حاولت معالجة أزماتها محلياً بسياسات ليبرالية جديدة ، وعالمياً بنوع من الكينزية العالمية^(٦٤) ، فإن ذلك خفف الى حد ما من حدة الكساد التضخمي في البلاد الرأسمالية ، ولكن خلق أزمة المديونية العالمية في العالم الثالث . من هنا ، وكى تعالج أزماتها (بدون الوقوع في أزمة المديونية) من خلال نزح الفائض من العالم الثالث ، أدركت الرأسمالية ضرورة ايجاد آليات جديدة للسيطرة على أوضاع البلاد المعنية ؛ آليات عرفت بمصطلح " المشروطة " : نمط التخصيص وتقسيم العمل ، توزيع الدخل ، دور الدولة ، العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ضبط قوة العمل عند مستوى أجري منخفض . وهذه الآليات تتضمنها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، والتي " شكلت ... مايمكن أن يسمى بأول مشروع أممي محكم لرأس المال الدولي بهدف إخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال " . هذا المشروع ، وخطابه الإعلامي يعتمد على الليبرالية المطلقة ، يروج له صندوق النقد والبنك الدوليين على أساس أنه سيعالج الاختلالات الهيكلية بالعالم الثالث ويعالج مشكلات الفقر والبطالة فيه . والمبحث الحالي يتتبع المشروع ويحلل أهدافه ونتائجه الحالية والمحتملة في النقاط الرئيسية التالية :-

أولاً: الأصول الفكرية لليبرالية التكيف المعاصرة بالبلاد المتخلفة (ص ١٨٦-٢٠٧)

قدم المؤلف لهذه الأصول بثلاثة امور :

- ١- نتجت الليبرالية الجديدة ومصادرها الفكرية عن "عمل دؤوب وتخطيط مستمر مارسته عدة هيئات دولية ومراكز بحثية مختلفة منذ مطلع السبعينات" .

٢- تطلعت المراكز الرأسمالية ، وبحكم خبرتها التاريخية ، الى معالجة أزمتها بزيادة معدلات الربح من البلاد النامية بإعتدة احتوائها وبالتالي إيجاد فرص استثمارية عالية الربح فيها مع خدمة تحويلات عوائد الاستثمارات للخارج ودعم قدرة البلاد المعنية على دفع ديونها.

٣- وتنج عن ليبرالية التكيف بالبلاد النامية وقوعها في "مصيدة الديون الخارجية واضطرابها لطرق أبواب نادي باريس لاستجداء عمليات اعادة الجدولة وما يأتي في ركايبها من فرض سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة".

والمصادر الفكرية لليبرالية التكيف هي تقرير بيرسون وشروط الصندوق والبنك الدوليين.

١- تقرير لستربيرسون^(٦٥)

وضع التقرير الأسس المطلوب توافرها بالبلاد المتخلفة لتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وأعدته اللجنة الدولية للتنمية^(٦٦) على أساس أن تعاون البلاد المتخلفة مع البلاد الرأسمالية لتنفيذ مقترحات معينة سيحقق للأولى دفعة قوية في التنمية ، وبالتالي لا غنى لهذه البلاد عن الاستثمار الأجنبي. وعليه طالب التقرير البلاد المتخلفة بتوفير " المناخ الاستثماري الملائم ... لنشاط رأس المال الأجنبي" من خلال ثمانية مبادئ تبين الخطوط الأساسية لليبرالية التكيف هي :

١- يكون تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي بتحسين وضع القطاع الخاص ، فالمستثمر الأجنبي يحس بالخطر في بيئة لا تتعاطف مع المشروعات الخاصة.

٢- ضمان عدم التعرض لمصالح الشركات الأجنبية أطول فترة ممكنة عن طريق مشاركة القطاع الخاص المحلي أو القطاع العام.

٣- عقد اتفاقيات لضمان حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة ضد التأميم والمصادرة وفرص الحراسة ، وكفالة التعويض الملائم وتحويله الى الدولة الأم عند تصفية تلك الاستثمارات.

٤- توفير حوافز لجذب رؤوس الأموال الخاصة بالامتيازات الضريبية والأسعار الرخيصة لأراضي الشركات الأجنبية.

٥- اكتشاف الفرص الاستثمارية بإجراء دراسات حول إمكانية الاستثمار بواسطة هيئة التمويل الدولية باعتبارها وكيلاً لأعمال تعريف المشروعات وتنمية الاستثمارات.

٦- تطوير قوانين الشركات لمزيد من الانفتاح المالي للمشروعات المحلية والأجنبية لحماية حملة الأسهم وتدعيم تنمية سوق رأس المال.

٧- "السماح للشركات الأجنبية بالاقتراض من أسواق رأس المال المحلية".

٨- "تصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي باعتباره ملكية عامة للشعب" يبيعه للشركات الأجنبية والمحلية.

ويلاحظ حرص تلك المبادئ على مزايا وحوافز وضمانات لرأس المال الأجنبي وعدم تضمينها أية ضمانات لفائدة البلاد المتخلفة من الاستثمارات الأجنبية. وقد ثبت من الخبرة التاريخية أن المزايا والحوافز والضمانات كانت موجودة إبان فترة استعمار البلاد المتخلفة "ولم تؤد إلى تنمية هذه البلاد بل (أدت) إلى تعميق نهبها وتشويه مسارات نموها". كما يلاحظ أن كثيراً من البلاد النامية لم تقبل تلك المبادئ إلا مضطرة عندما اشتدت عليها "وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن طبيعة وضعها الخاص واللامتكافئ في محيط الاقتصاد العالمي والناجمة عن الفشل الداخلي في مواصلة السير على طريق التنمية المستقلة". وهنا تولى الصندوق والبنك الدوليين "مهمة هندسة إذعان هذه الدول لتلك (المبادئ) ووضعت لذلك الضوابط التفصيلية لتنفيذ هذا الإذعان".

٢- شروط صندوق النقد والبنك الدوليين:

وهي عبارة عن شروط التعامل مع البلاد المتخلفة يتم بها رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وسنعرضها بشيء من التفصيل في النقطتين الفرعيتين التاليتين:-

١- سياسات صندوق النقد الدولي (برامج التثبيت والاستقرار الاقتصادي):

في ضوء اتفاقية بريتون وودز ، يتحيز الصندوق لسياسات الحرية الاقتصادية ويعارض التدخل الحكومي في الاقتصاد وبالذات المعاملات الخارجية. وأهم أهدافه "تحقيق النمو المتوازن في التجارة الخارجية وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية والوصول إلى نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات والعمل على ثبات أسعار تبادل العملات بين الدول الأعضاء". وتتحقق هذه الأهداف بقروض من

الصندوق قصيرة الأجل لمواجهة عجز ميزان المدفوعات المؤقت بدلاً من فرض قيود صارمة بحرية التجارة^(٦٧).

وإذا سحبت البلاد المتخلفة من الصندوق - في حدود شريحتها الذهبية - ما لا يكفي لتمويل عجز موازين مدفوعاتها وأرادت بالتالي أن تسحب أكثر فعليها أن تتعاون مع الصندوق في تطبيق سياسات اقتصادية ونقدية ومالية للقضاء على ذلك العجز.

وإذا كانت البلاد المتخلفة في الستينات لم تدعن لشروط الصندوق ومولت عجز موازين مدفوعاتها عن طريق ما يرفضه الصندوق^(٦٨)، فإنها، وبسبب أزمة النقد الأجنبي في السبعينات، لجأت إلى الصندوق "للسحب من الموارد المشروطة" وذلك بالاتفاق معه لاعادة الجدولة والحصول على القروض. وفي هذا الصدد للصندوق موقف ثابت يتلخص في أن احتياج البلاد النامية لإصلاحات هيكلية في اقتصادها وإلى رأس المال الخاص لا العام، وبالتالي يتعين عليها ألا تؤثر في حرية عمل جهاز السوق وأن تسمح "بتصدير الأرباح للخارج واعفاء هذه الأرباح من الضرائب وحماية المشروعات الأجنبية من التأمين والمصادرة". وبعد الاتفاق يأتي خطاب النوايا الذي يكتبه خبراء الصندوق والذي تتعهد فيه الدولة المتخلفة بتنفيذ سياسات معينة ضمن برنامج زمني محدد (١٢-١٨ شهراً) أهمها :-

١- القضاء على عجز ميزان المدفوعات بتخفيض قيمة العملة وإلغاء الرقابة على الصرف وتحرير استيراد القطاع الخاص وإلغاء الاتفاقيات التجارية الثنائية وإنشاء سوق تجارية للنقد الأجنبي.

٢- خفض عجز الموازنة العامة بتقليل نمو الإنفاق العام (بخفض الانفاق على الخدمات الاجتماعية وإلغاء دعم السلع الضرورية وخفض الاستثمار العام) وزيادة الإيرادات العامة (زيادة الضرائب غير المباشرة وإسعار الخدمات العامة والطاقة والنقل والاتصال ومنتجات القطاع العام)^(٦٩) وبالاقتراض من سوق المدخرات المحلية (أذونات الخزنة والسندات الحكومية).

٣- خفض نمو عرض النقود وتنمية السوق النقدي والمالي بزيادة أسعار الفائدة ووضع حدود عليا على الائتمان المصرفي للقطاعات الاقتصادية^(٧٠) وتعديل وتطوير قوانين البورصات وتكوين احتياطي دولي لمواجهة أعباء ما بعد إعادة الجدولة.

٢- سياسات البنك الدولي^(٧١) (برامج التكيف الهيكلي)

ويعرض المؤلف كل ما يتعلق بالبنك وسياساته في نقاط عديدة أهمها مايلي (٧٢) :

أ- والبنك يهدف الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة طويلة الأجل كان يقدم قروضاً لمشروعات الطاقة والنقل والاتصالات والتنمية الريفية والإسكان منخفض التكاليف ، وعندما رأسه روبرت مكنمارا توجهت القروض لمشروعات تزيد دخول الفقراء لإشباع احتياجاتهم الأساسية.

ب- ومنذ منتصف السبعينات وصعود الفكر الليبرالي نشر البنك دراسات مختلفة (٧٣) لتدعيم تحقيق أهدافه (وأهداف صندوق النقد) وأهداف لبرالية التكيف بوجه عام (٧٤) .

ج- وفي بداية الثمانينات اشتدت وطأة الأزمة الاقتصادية في البلاد المتخلفة وتفجرت أزمة المديونية ، وبالتالي لم يعد بإمكان الدول المدينة إعادة الجدولة أو حصولها على قروض جديدة إلا بالرضوخ "للمشروطية الصارمة التي تفرضها برامج التثبيت التي صممها (الصندوق) بشكل معمم لكي تنطبق على أي بلد مدين ...". ونظراً لأن أهداف برامج التثبيت لم تتحقق (٧٥) بل تفاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المعنية ، نتيجة لبرامج التثبيت ، سارع البنك بإنشاء " الاقراض الخاص بالتكيف الهيكلي"، لاعتبار ان قروض تمويل المشروعات لن تنجح وتضمن تسديد تمويلها إلا بتحقيق تعديلات جوهرية (هيكلية) في السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المدين وإصلاح النظام المؤسسي لإدارة الاقتصاد المحلي والانفتاح بقوة كبيرة على الخارج" (٧٦)

د- ان قروض البنك، سواء قروض التكيف القطاعية أو قروض التكيف الهيكلي المؤثرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، تشمل كل المسائل المتعلقة بالمشروعات (٧٧) وأموراً كثيرة مثل سعر الصرف التي تدخل في صلب اهتمام صندوق النقد. من هنا تتكامل سياسات وبرامج التثبيت قصيرة الأجل مع سياسات وبرامج التكيف الهيكلي طويلة (ومتوسطة) الأجل، وذلك من خلال التنسيق بين الصندوق والبنك، وهو التنسيق المعروف بمصطلح المشروطية المتقاطعة. فالبنك يشترط قبل اعطاء القرض ان يوافق البلد المعني على ما يراه الصندوق بشأن مسألة مثل سعر الصرف ، والصندوق يشترط قبل تقديم تسهيلات ان يوافق البلد المعني على ما يراه البنك بشأن مسألة مثل الموازنة العامة.

هـ- ولكفالة حقوق الملكية للاستثمارات الأجنبية أنشأ البنك إدارة الخدمات الاستشارية لتقديم النصح والمشورة لحكومات الدول النامية في صورة ما ينبغي وما لا ينبغي^(٧٨):

- ١- ينبغي السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية بدون قيود.
- ٢- ينبغي تحديد الاستثمارات التي تحصل على حوافز دون مفاوضات.
- ٣- "لا ينبغي تفضيل المستثمرين الأجانب على المستثمرين المحليين عند منح الحوافز" حتى لا يتم اختيار الشريك الأجنبي لتأهيل المشروع للحصول على الحوافز.
- ٤- لا ينبغي تقديم إعفاءات ضريبية وتعقبها أسعار ضريبية عالية فالأفضل سعر ضريبي معقول يتيح للشركات الأجنبية إعداد خطط مالية طويلة الأجل.
- ٥- "ينبغي السماح دون قيود بان تحول للخارج الأرباح ورؤوس الأموال والإتاوات والأتعاب ومدفوعات سداد القروض الدولية".
- ٦- لا ينبغي وضع قيود على حصول المستثمرين الأجانب على العملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة.
- ٧- "لا ينبغي بذل جهود باهظة التكاليف لترويج الاستثمار ... إلى أن يصبح مناخ الاستثمار في الوطن موثياً".
- ٨- وأخيراً "ينبغي إنشاء وكالة لترويج الاستثمار تكون لها روابط وثيقة مع القطاع الخاص المحلي".
- و- ولتأمين الاستثمارات الأجنبية أنشأ البنك وكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار لتعمل على تأمين الاستثمارات من خلال:
 - ١- حمايتها من خسائر عدم القدرة على تبديل النقد المحلي بنقد أجنبي لتحويله إلى الخارج.
 - ٢- حمايتها من خسائر مترتبة على اجراءات تتخذها الحكومة المضيفة قد تقلل أو تلغى ملكية الاستثمار المؤمن عليه.
 - ٣- حمايتها من خسائر ناجمة عن أعمال عسكرية واضطرابات أهلية تدمر أصول المشروع أو تلحق به الضرر.

٤- وأخيراً حمايتها من خسائر ناجمة عن عدم استطاعة المستثمر الحصول على قرار تحكيم و/أو تنفيذه ضد بلد مضيف تنصّل أو أحلّ بعقد استثماري.

ثانياً : الأهداف الجوهرية لليبرالية التكيف (ص ٢٠٧-٢٣٢)

وهذه الأهداف^(٧٩) يوجزها المؤلف ابتداءً في أربعة :

- ١- توفير عنصر العمل الرخيص للشركات الدولية في العالم الثالث.
- ٢- إضعاف دول العالم الثالث وتدخلها في الاقتصاد لتمكن رؤوس الأموال الأجنبية من التعامل مع هذه الدول من موقع قوى.
- ٣- زيادة صادرات البلاد الرأسمالية للعالم الثالث بإجبار الأخير على فتح أسواقه.
- ٤- توفير النقد الأجنبي لتمويل تحويل دخول وأرباح الشركات الدولية من العالم الثالث ولتمويل واردات هذا الأخير ولدفع أعباء ديونه بعد انتهاء فترة إعادة الجدولة.

وأهداف ليبرالية التكيف السابقة والتي تطبقها كثير من البلاد النامية المدينة بضغوط من الصندوق والنقد الدوليين ، يلخصها المؤلف في هدفين إثنين : إدماج البلاد النامية في تقسيم العمل الدولي الجديد ونزع الملكية العامة فيها لصالح الدائنين.

١- إدماج البلاد النامية في تقسيم العمل الدولي الجديد:

ويعرض المؤلف الهدف في النقاط التالية:

- ١- أن تقسيم العمل الدولي الجديد لا يستند الى نظرية التبادل (التجارة الدولية) على اساس المزايا النسبية^(٨٠) . ذلك أن التدويل (نشاط الشركات الدولية) يجرى إنتاج السلعة الواحدة في أكثر من دولة بحسب مساهمتها في عناصر الانتاج ، وبالتالي هناك مزايا نسبية لبلاد متعددة ، أي هناك تخصصات وتقسيمات للعمل لبلاد عديدة في انتاج السلعة. وعلى هذا يوجد " تكامل انتاجي عبر قومي " تقوده الشركات الدولية لتعيد " تجديد علاقة المركز بالمحيط ".

- ٢- إن التدويل لا ينفصل عن الثورة العلمية والتكنولوجية^(٨١) ، فكلاهما يؤثر في الآخر. ذلك أن الثورة الصناعية الأولى في صناعات النسيج والتعدين اعتمدت على قوة الفحم والبخار ، والثورة الصناعية الثانية في صناعة

السيارات والطائرات والسلع الكهربائية اعتمدت على قوة الكهرباء والنفط ، والثورة الصناعية الثالثة والتي قامت على قوة الذرة والكمبيوتر تطرح نوعيات من السلع غير المألوفة ، مما ينعكس في أشكال جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

٣- إن نمط الانتاج الرأسمالي العالمي وتقسيم العمل الدولي الجديد سترك للبلاد النامية صناعات كثيفة عنصر العمل وملوثة للبيئة وذلك كإعادة لنشر الصناعة جنوباً ولتحويل البلاد النامية من "جيوب استخراجية الى جيوب للتجميع الصناعي الأولى والهامشي" (٨٢) . ومع ذلك فإن الشمال الرأسمالي يظل يمسك بمفاتيح إعادة الانتاج عالمياً كالتمويل والتكنولوجيا والتسويق، ويتحكم في الغذاء وفي تجارة السلع الى الجنوب (٨٣) .

٤- إن هدف تقسيم العمل الدولي الجديد هو حصول المركز على أعلى معدلات الربح في دول المحيط التي فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية في ضوء تنفيذ سياسات ليبرالية تتوجه للخارج وتعتمد على القطاع الخاص وآليات السوق وتحجيم القطاع العام ودور الدولة في الاقتصاد.

٥- إن تقسيم العمل الدولي الجديد لن يفتح مجالات التطور الرأسمالي المستقل للبلاد النامية (٨٤) ، بل يحاول ، كما يرى فؤاد مرسى (٨٥) ، أن يستفيد من عمالة رخيصة ، خامات طبيعية ، طاقات انتاجية ، وموقع جغرافي للتصدير لهذه البلاد. ورغم أن الصناعات المعنية قد تساهم في تنمية الناتج الصناعي وتطوير العمالة الصناعية" في البلاد النامية ، إلا أن الأمر مرهون بالمراكز الصناعية وسيطرة الشركات الدولية على التمويل والانتاج والتكنولوجيا والتسويق.

٦- ولتقييم تجربة إدماج البلاد النامية في تقسيم العمل الدولي الجديد يقدم المؤلف مثالين:

• مثال الفشل من المكسيك التي نفذت برنامج التثبيت والتكيف واتبعت سياسات ليبرالية وفتحت أسواقها للشركات الدولية (٨٦) وقدمت لها العمالة الرخيصة (٨٧) . وتمثل الفشل في عدم زيادة النقد الأجنبي لمواجهة أعباء الديون فالزيادة عُشر المطلوب ، وفي عدم زيادة العمالة لينخفض معدل البطالة عن ٢٠٪ ، وفي عدم تدعيم علاقات التشابك الانتاجي بين قطاعات الاقتصاد ، وفي عدم نقل حقيقي للتكنولوجيا.

• ومثال النجاح من كوريا الجنوبية بفضل دور الدولة في حماية الصناعة الوليدة، وفي دعم الصناعات الأساسية ، وفي نقل التكنولوجيا للعمال الكورية ، وهو ما أدى الى زيادة معدلات النمو والصادرات الصناعية ، والى تنمية قوة العمل ورفع انتاجيتها ، والى عدم وقوعها في مصيدة الديون الخارجية.

٢- نزع الملكية العامة لصالح الدائنين:

ويعرض المؤلف الهدف فيما يلي :

١- إن برامج التثبيت والتكيف تركز على تصفية القطاع العام استناداً الى ان أزمة الديون الخارجية سببها توسع القطاع العام وعدم اسهامه في توفير النقد الأجنبي لسداد القروض وفوائدها . وفي هذا الصدد يرى المؤلف (وهو محق فيما يراه) أن التحليل الذي يُرجع الأزمة الى عامل واحد هو نمو القطاع العام تحليل غير صحيح لأن عوامل الأزمة مركبة : خارجية وداخلية^(٨٨) ، كما يرى أن الشطر الأعظم من ديون أمريكا اللاتينية (ثلث ديون العالم) ديون تورط فيها القطاع الخاص واضطرت الحكومات أن تضمها^(٨٩) .

٢- إن نزع الملكية العامة - بيعها للقطاع الخاص ، يمثل جوهر برامج التثبيت والتكيف وجوهر جهود الصندوق والبنك الدوليين في تعاملهما مع البلاد النامية بمشروطة إعادة الجدولة واعطاء القروض . وبيع القطاع العام بدأ بالوحدات التي تخسر والتي تزاوُل أنشطة صغيرة تمثل نسبة ضئيلة من أصول القطاع ، ثم امتد فيما بعد الى كل وحدات القطاع الكبيرة والصغيرة ، الناجحة والخاسرة ، وذلك على أساس أن البيع في " صميم عملية الإصلاح الاقتصادي " ، وأن على الحكومة أن تتفرغ لما هو أهم ، وأن القطاع الخاص أكفأ في تشغيل المشروعات على أسس اقتصادية ، وعلى أساس أن تتوسع قاعدة الملكية بين المواطنين .

٣- ان نزع الملكية العامة يرتبط من وجهة نظر دوائر رأس المال بأزمة المديونية من خلال امكانية علاج الأزمة بمبادلة الديون بأصول انتاجية^(٩٠) . وهذا الأمر يتم كما يلي :

أ- البنك الدائن يبيع الدين بسعر خصم (يصل الى ٥٠ ٪) الى مستثمر (فرد أو شركة) في السوق الثانوي للديون .

ب- يقوم المستثمر بشراء الدين ويحوله (بسعر الصرف السائد وبسعر خصم من الحكومة) الى عملة محلية يستخدمها (في البورصة) لشراء بعض المشروعات العامة المعروضة للبيع .

ج- الدين المالي المؤقت يتحول الى دين مؤبد بعد أن أصبح المشروع (المباع في البورصة) مملوكاً للأجانب .

٤- وإذا كان خبراء الصندوق والبنك الدولي يرون أن البلد المدين (الذي نزع ملكيته العامة) يستفيد بجذب الاستثمارات الأجنبية وبخفض ديونه الخارجية ومعدل خدمتها وسيحتمى احتياطاته النقدية ويقلل من عجز ميزان مدفوعاته ، فان المؤلف يناقش ذلك في نقاط تسع تلخصها فيما يلي :

أ- ليست هناك فائدة باستثمارات جديدة لأن الأمر تغيير لشكل ملكية أصول انتاجية قائمة .

ب- يمكن تخفيض عجز ميزان المدفوعات في الأجل القصير ، أما في الأجلين المتوسط والطويل فالعجز يتفاقم عند تحويل المستثمرين الأجانب أرباحهم ودخولهم للخارج ، كما أن الديون لن تنخفض لأن الملكية الأجنبية للمشروعات " تمثل التزاماً خارجياً يرتب على البلد التزامات تجاه المستثمرين الأجانب " مثل حق تحويل الأرباح والدخول .

ج- يزداد عجز موازنة الدولة لانخفاض فوائض القطاع العام (المباع) ، وفي الوقت نفسه يزداد المستثمرون من متوسط معدل الربح بالحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وازيادة أسعار المنتجات وخفض العمالة الوطنية .

د- استبدال الدين بالنقد المحلي يزداد عرض النقود فتتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية ويزيد معدل التضخم ، وفي الوقت نفسه وعند شراء الدين من رأس المال المحلي سيزيد الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف فتتخفض القيمة الخارجية للعملة المحلية .

هـ- وإذا كان هناك احتمال عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على الحكم في البلد المعني ، وإذا كان تحويل الديون لأصول انتاجية يضيع فرصة اسقاط الديون كلياً أو جزئياً ، فيتساءل المؤلف : لماذا يقبل البلد المدين بنزع ملكيته العامة اذا كان يمكنه أن يشتري - في السوق الثانوية - دينه بالخصم المغربي مثله مثل الأجانب ؟ ويجب بأن صندوق النقد الدولي عادة ما يمنع ذلك ، رغم حدوث حالات اعادة شراء الديون .

ثالثاً: هل تتحقق وعود برامج التكيف في الأجل الطويل ؟

(ص ٢٣٢-٢٣٧)

انطلاقاً من مشروع الليبرالية الجديدة : أممية رأس المال ، ومايرتبط به من توسع للرأسمالية العالمية في الأطراف ، يجيب المؤلف عن السؤال فيما يلي :-

١- ان المشروع الأممي لتوسع الرأسمالية ، وصولاً لفائض قيمة جديد عن طريق اعادة ادماج البلاد النامية في تقسيم العمل الدولي الجديد وعن طريق الاستيلاء على أصول القطاع العام ، انه يعدُّ (عبر خطابه الاعلامي) البلاد المعنية " بالقضاء على اختلالاتها الاقتصادية واعطاء دفعة قوية لنموها و ... سيمكنها من استقبال الاستثمارات الأجنبية واستعادة قدرتها في التعامل مع أسواق رأس المال الدولية " . وهذه الوعود أبعد ماتكون عن الواقع . ذلك أن القاسم المشترك لنتائج تجارب التثبيت والتكيف هو حصاد مر يتلخص في : تدهور الناتج المحلي ، تفاقم البطالة ، انخفاض شديد للأجور الحقيقية، تدهور مستوى معيشة العمال والفلاحين ، تخفيض الواردات لاستخدام النقد الأجنبي لخدمة الديون مما يسبب التضخم الشديد ، خفض الانفاق العام على الخدمات مما يضر بالتنمية البشرية ، وتخفيض الاستثمارات العامة الذي يؤثر سلباً على تراكم رأس المال .

٢- يردد خبراء الصندوق والبنك الدوليين^(٩١) مقولة من نقطتين :

١- لا يوجد اصلاح بلا ثمن وأن الأوضاع كانت ستزداد سوءاً لو لم تطبق برامج التثبيت والتكيف .

٢- الآثار السلبية سوف تخف حدتها وتختفي في الأجلين المتوسط والطويل حينما تؤثر تلك البرامج في دفع عجلات النمو الاقتصادي . ويرد المؤلف على هاتين النقطتين فيما يلي :

أ- تثير النقطة الأولى اشكالا منهجياً حيث " تقارن بين وضع قد تحقق ممثلاً في الآثار السلبية لتلك (البرامج) وبين وضع لم يتحقق بعد " ، كما أن النقطة " تستبعد أية خيارات بديلة لوصفة الصندوق والبنك " .

ب- تثير النقطة الثانية صعوبة منهجية حيث تقارن " بين أوضاع الأجل القصير ذات الآثار السلبية وبين ترقب وانتظار وعود هذه البرامج في الأجل الطويل " ، أي تقارن " نتائج سلبية تحققت بالفعل بنتائج لم تتحقق أصلاً ولكن رأي خبراء الصندوق والبنك ثمة تأكيد بأنها ستحدث " .

ج- وفي رأي المؤلف يمكن تجاوز تلك الصعوبة المنهجية بتوافر خبرات دول طبقت البرامج لمدة طويلة مثل تجربتي شيلي (بدأت عام ١٩٧٤م) والمكسيك (بدأت عام ١٩٧٦م) . والتجربتان يمكن الحكم على آثارهما في الأجل الطويل بالرجوع الى البيانات الاحصائية الواردة في ملحق المبحث الحالي (ص ٢٤٨-٢٥٦) ، والتي يتوصل فيها المؤلف الى أن وعود تلك البرامج لم تتحقق ، وان كانت أهدافها تحققت وهي " زيادة الجيش الاحتياطي للبطالة وخفض الأجور الحقيقية لعنصر العمل^(٩٢) وخلق فائض في الميزان التجاري ورصيد كبير في الاحتياطات (النقدية) الدولية^(٩٣) والاندماج في السوق العالمي بشروط الرأسمالية العالمية^(٩٤) .

رابعاً : برامج التكيف والاستثمارات الأجنبية (ص ٢٣٧-٢٤٥)

وقبل أن يختتم المؤلف المبحث يشير بالتفصيل الى علاقة برامج التكيف بالاستثمارات الأجنبية في البلاد التي نفذت مطالب الصندوق والبنك الدوليين فيما يلي:

١- مبادلة الدين بأصول انتاجية ليس استثماراً يزيد من الطاقات الانتاجية ، بل تحويل لشكل الملكية .

٢- نصيب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة في التكوين الرأسمالي الثابت بالبلاد النامية ضعيف للغاية ، وتدفع تلك الأموال يتوقف على متوسط معدل الربح المتوقع وعلى الأمان والاستقرار في البلد المعنى وان لم يطبق البرامج المعنية .

٣- خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠م انسابت ٨٣٪ من الاستثمارات الأجنبية الى البلاد الرأسمالية الصناعية ، والنسبة الباقية انسابت للبلاد النامية ، ومن هذه النسبة ٦٢٪ انساب الى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .

٤- الاستثمارات الأجنبية في البلاد النامية تكاد تقتصر على مجالات السياحة والفندقة والمطاعم والبنوك حيث رؤوس الأموال ضئيلة ومعدلات الربح مرتفعة ورأس المال يُسترد بسرعة^(٩٥) .

٥- لاتنسب رؤوس الأموال الأجنبية لبلاد تقبل البرامج المعنية الا بضمان عدم تراجع تنفيذها ، وذلك من خلال وجود " نظام سياسي متعاون يستطيع أن يفرض بالقوة مايراه ضرورياً لضمان ضبط العلاقات الاجتماعية في ضوء

مارسمته هذه البرامج " من سياسات . وهكذا فالمهم خلق شرائح أو طبقات اجتماعية تستفيد من تلك السياسات وتعتمد عليها سلطة الدولة .

خامساً : الخاتمة (ص ٢٤٥-٢٤٧)

" ان الصراع بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي يتركز الآن حول اعادة تقسيم مناطق النفوذ والاحتواء في العالم الثالث بعد انهيار حركة التحرر الوطني ... " ، وفي هذا " السياق يجب النظر الى مشروع أممية رأس المال ... لأنه يرسم بوضوح دقيق الاطار النظري والاجرائي الذي سيمكن تلك المراكز من اعادة احتواء ... المناطق التي كانت قد خرجت عن طوع النظام الرأسمالي العالمي ... واعادة تشغيلها طبقاً لمنطق تراكم رأس المال " ، وذلك بهدف " خلق فائض قيمة تاريخي جديد يمول جزئياً علاج تناقضات تصدع دولة الرفاه ونظم الاشتراكية الديمقراطية بعد فشل الليبرالية الحديثة في علاج هذا التصدع وتناقضاته " .

الباب الثالث: هكذا كان فجر الليبرالية الجديدة (خبرات تاريخية من العالم الثالث)

ويتضمن هذا الباب ثلاثة مباحث تبين مدى وحشية الانسان الأوروبي الغربي الذي اعتنق الليبرالية وطبقها في كثير من البلاد المتخلفة (الآن) . وموضوع هذه المباحث هو الذي يتناسب الى حد كبير مع "المتوحشة" كصفة لليبرالية^(٩٦).

المبحث الرابع : الكشوف الجغرافية والنهب الوحشي للذهب من العالم الثالث

(ص ٢٦٩-٢٧٩)

ويرى المؤلف في المستهل أن الوضع الحالي المتأزم للبلاد المتخلفة يصعب فهمه دون العودة الى مرحلة الكشوف الجغرافية^(٩٧) التي ألحقت العالم الجديد المكتشف بالنظام الرأسمالي العالمي^(٩٨).

وقبل أن يعرض المؤلف الموضوع يشير الى أن تخلف البلاد المعنية " لم يكن قدراً حتمياً ، بل مرحلة محدودة في تاريخ تطورها ، وكانت الكشوف الجغرافية وبدء اقتحام الغرب الأوروبي لها بداية هذه المرحلة " . ويثبت هذه المسألة في نقطتين^(٩٩) هما :

١- من الثابت تاريخياً أن مجتمعات البلاد المتخلفة (الآن) كانت قبل الكشوف الجغرافية على مستوى عال من " المرونة والتنظيم والكفاية الاقتصادية " .

ذلك أن الكثير منها كان " مكتفياً ذاتياً في مجال الغذاء ، بل ويمتلك فوائض غذائية " و " كان انتاجها الصناعي أرقى بكثير من انتاج الدول الأوربية " ، هذا بالإضافة الى أن الكثير منها عزف " المكشفات العلمية التي استخدمت في مجال التعدين وتشكيل المعادن والمصنوعات اليدوية " .

٢- مارسَ العرب التجارة الوسيطة بين الشرق وأوروبا من ناحية وبين السواحل الأفريقية وأوروبا من ناحية أخرى ، وسيطروا على طرق التجارة الدولية في العصور الوسطى وحتى القرن ١٤ ، وتحققت لهم السيادة نظراً لاكتفائهم الذاتي وتنوع منتجاتهم الزراعية والحرفية ، ولتطور فنون الملاحة لديهم وسيطرتهم على الطرق المائية وأعالي البحار . ونتج عن ذلك أن تركز في بلاد العرب الجزء الأكبر من ذهب العالم^(١٠٠) ، وأصبح الدينار الذهبي الاسلامي (اسمه المنقوش) يُتداول في أسواق أفريقيا وأوروبا كعملة دولية .

وبالنسبة للكشوف الجغرافية - موضوع المبحث - يبدأ المؤلف الاشارة الى بداية التفوق الأوربي في مرحلة الرأسمالية التجارية وما حققه التجار الكبار من ثروات هائلة ، والى عصر النهضة وما تحقق فيه من تطور في مجالات المعادن وبناء السفن والفلك وعلوم البحار وعلم الجغرافيا واكتشاف البوصلة والتلسكوب وصناعة البارود والأسلحة . وكان للكشوف الجغرافية هدفان . أولهما " البحث عن الذهب ومنابع انتاجه وراء البحار " ، وثانيهما " الوصول مباشرة الى مناطق سلع الشرق لكسر احتكار العرب لطرق التجارة " .

وانطلاقاً مما سبق يستعرض المؤلف ألواناً مختلفة من عمليات نهب الذهب والفضة من أمريكا الجنوبية عن طريق رحلات بحرية عديدة^(١٠١) قام بها الأسبان وتبعهم البرتغاليون والبريطانيون والفرنسيون ... ، وهي العمليات التي استخدمت فيها طرق ووسائل متوحشة في التعامل مع الهنود الحمر^(١٠٢) . ثم يعرض المؤلف أرقام كميات الذهب المنهوب في الفترة ١٥٠٠-١٨٠٠ م ، وكميات الفضة المنهوبة في الفترة ١٥٢٢-١٨٠٠ م والتي قدرت قيمتها بألاف الملايين من الماركات الذهبية^(١٠٣) .

واذا كان المؤلف يرى أن نهب أوروبا للذهب والفضة من أمريكا الجنوبية مثل " أكبر عملية سرقة في التاريخ الانساني " ومثل " أحد المعالم الأساسية لبزوغ فجر النظام الرأسمالي " ، فإنه يشير الى أن كميات الذهب والفضة المنهوبة الى أوروبا

" سيؤسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية والتوسع الرأسمالي العالمي " في القرن ١٩ (١٠٤) ، وذلك يشكل " فيما بعد أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال الصناعي إبان الثورة الصناعية " .

ويختتم المؤلف المبحث بالقول ان الكشف الجغرافية انطوت " على تصادم حضاري لعبت فيه القوة والتوحش والقرصنة وأعمال السلب والنهب أدواراً بارزة في القضاء " على حضارات مستقرة ومنعزلة وفي " اضعاف شعوبها وافساد أنماط حياتهم واخضاعهم بالقسر لعمليات استغلال لارحمة فيها ، مما أدى الى فناء وتدمير كثير من سكانها " .

المبحث الخامس : الكشف الجغرافية ... وتجارة العبيد (ص ٢٨٥-٣٠١)

سعيًا للوصول الى الهند بالدوران حول أفريقيا اكتشف البرتغاليون رأس الرجاء الصالح وتمكنوا من تحويل طريق تجارة التوابل والسلع الشرقية من مصر والشام والبحر المتوسط الى شواطئ أفريقيا الغربية والمحيط الأطلسي . وسعيًا وراء الذهب الأفريقي وصل البرتغاليون الى منابع انتاجه في زمبا وطرردوا العرب وأجبروا السكان المحليين على العمل في مناجم الذهب بأساليب متوحشة غير انسانية . وفي هذا الصدد يشير المؤلف الى أن أفريقيا قبل مجئ البرتغاليين لم تكن في حالة عزلة بل كانت تربطها بالحضارة العربية والآسيوية صلات قوية ، تمثلت في مشاركة الأفارقة " في تجارة المسافات البعيدة مع غيرهم واستطاعوا من خلال مبادلتهم للسلع الأفريقية (١٠٥) أن يؤمنوا كثيراً من احتياجاتهم " .

واذا كانت أفريقيا قبل مجئ البرتغاليين مارست تجارة العبيد الا أنها كانت " محدودة للغاية وتميزت ببعدها عن النزعة التجارية ... فكان العبيد يُستخدمون عادة كجنود أو كعمال أو موظفين " (١٠٦) أما تجارة العبيد الأوروبية (القرن ١٥-١٩) فقد كانت " ذات طابع مختلف تماماً سواء في الدافع اليها أو في حجمها أو في طريقة معاملة العبد أو فيما تمخض عنها من نتائج " .

وقد بدأت فكرة هذه التجارة عندما تسبب الأوروبيون المستوطنون للعالم الجديد في إبادة الهنود الحمر وإحداث فراغ سكاني ، وبالتالي نشأت الحاجة الى أيدي عاملة لاستغلال مناجم الذهب والفضة وزراعة قصب السكر والقطن والدخان والحبوب . من هنا " تفتحت قريحة أصحاب رؤوس الأموال وسعيهم المحموم للربح عن فكرة صيد البشر من أفريقيا " (١٠٧) . وتكونت لهذا الغرض شركات تجارية

كبرى^(١٠٨) نشأت " في خضمها مجموعة من البشر المتوحشين الذين لعبوا أدواراً همجية في قنص العبيد وبيعهم وحققوا من وراء ذلك ثروات هائلة " وأرباحاً فاقت بكثير أرباح تجارة التوابل والسلع الشرقية.

ويقدم المؤلف صور الأساليب المتوحشة التي أتبعها الأوروبيون في اقتناص العبيد في أفريقيا و"سوقهم" الى السواحل و"تخزينهم" في حصون وقلاع ثم نقلهم بالسفن لبيعهم في المستعمرات^(١٠٩).

وفي الخاتمة يشير المؤلف الى نتائج تجارة العبيد الأفارقة من جانبيين. الأول بالنسبة لأفريقيا التي أنخفض سكانها^(١١٠) وحرمت من الأيدي العاملة في مختلف الأنشطة ، وتعرضت لحروب بين القبائل للاستحواذ على العبيد مما أضعف فيها التجارة الإقليمية ، وتعرض للاستعمار كثير من دولها و " أدمجت ضمن آليات السوق العالمي للرأسمالية". والثاني بالنسبة لأوروبا التي ساهمت تجارة العبيد في تطور الرأسمالية فيها وفي تجميع ثروات هائلة كانت مصدراً أساسياً لتراكم رأس المال البدائي ومنه التراكم الصناعي. ولهذا قدم المؤلف مثلاً من انجلترا التي أدت تجارة العبيد الى دروان عجالات الانتاج الصناعي فيها بسرعة هائلة والى حصولها على خيرات مزارع السكر والقطن والحبوب والتبغ في المستعمرات مما سارع فيها الثورة الصناعية وزاد دخلها ورخاؤها.

المبحث السادس : حرب الأفيون (١٨٣٩-١٨٤٢) وليبرالية التجارة

(ص ٣٠٦-٣١٩):

يبدأ المؤلف الموضوع بتساولين : هل يمكن أن تستخدم القوة العسكرية لفرض حرية التجارة على بلد ما ؟ وهل يمكن تصور ان بلداً يحضر استيراد المخدرات فتشن الحرب عليه ليفتح أبوابه لاستيراد تلك السموم تحت شعارات حرية التجارة والسوق ؟ ويجب عن التساولين بأن "هذا هو بالضبط ما حدث في حرب الأفيون... ضد الصين " بعد أن رفعت الرأسمالية شعاراتها الليبرالية : دعه يعمل .. دعه يمر.

لقد كانت حرب الأفيون نموذجاً للوحشية التي مارسها الأوروبيون وهم يطبقون الليبرالية عامياً. وكانت نتائجها "إجبار الصين بالقوة على فتح أبوابها على الرأسمالية العالمية ، وإفقارها وتحويلها من بلد ... يتمتع ... بميزان تجاري فائض ويشتهر بمنسوجاته الحريرية الراقية وبالمجوهرات والخزف ... والتحف والشاي الى بلد

يستورد معظم حاجياته ... ويعاني من عجز ضخم في معاملاته الخارجية ويكابد معظم سكانه من إدمان الأفيون^(١١١) . وهذه النتائج تماثل نتائج الكشوف الجغرافية بالنسبة لأمريكا الجنوبية وأفريقيا والتي أصابها "الخراب والدمار والنهب والإفقار" . ويعرض المؤلف موضوعه في النقاط التالية:

١- رغم وصول الأوروبيين الى آسيا ، ظلت المنطقة بعيدة عن تأثير النظام الرأسمالي اقتصادياً واجتماعياً ، وبقيت " شبه مكتفية ذاتياً في ضوء مستوى التطور الحضاري ... الذي كانت عليه خلال الفترة ما بين القرن الخامس عشر وبداية القرن التاسع عشر" . وكانت تجارة المحيط الهندي آسيوية ، والعلاقات التجارية بين أوروبا وآسيا تتسم بتزايد الطلب الأوربي على المنتجات الآسيوية وانعدام الطلب الآسيوي على المنتجات الأوروبية . ورغم النمو الهائل لهذه الأخيرة ولا سيما النسيجية فلم تتمكن من منافسة الأقمشة الهندية والمنسوجات الصينية الفاخرة .

٢- قبل مجيء فاسكو دي جاما الى المحيط الهندي في أواخر القرن الخامس عشر كانت الصين قوة عظمى وسفنها أفضل وأسرع من غيرها وتجوب البحار والمحيطات حتى وصلت سواحل شرق أفريقيا لتأمين الاعتراف بسلطة الأمبراطور الصيني . ونظراً لكثرة المنتجات الصينية التي كان الأوروبيون يطلبونها^(١١٢) ، تطلع هؤلاء الى الاتجار مع الصين ، وجرّت لذلك محاولات من قبل بريطانيا والبرتغال وأسبانيا وهولندا ولكنها لم تنجح بوجه عام . وللمحافظة على سيادة بلادهم حصر الصينيون "علاقاتهم التجارية في عدد محدود من الموانئ حتى يسهل مراقبتها وإحكام السيطرة عليها وعلى ما يأتي أو يخرج منها من بضائع" .

٣- مع تسارع الثورة الصناعية في بريطانيا وأقول نجم البرتغال في المحيط الهندي وسيطرة بريطانيا على الهند ومع استمرار الفائض التجاري الصيني ، كانت بريطانيا بحاجة الى أسواق لتصريف منتجاتها والى تأمين تدفق المواد الغذائية والمواد الخام والى فتح سوق الصين الذي صعب عليها اغراقه بمنتجاتها الصناعية نظراً لطبيعة الاقتصاد الصيني^(١١٣) .

٤- ولفتح سوق الصين وجدت بريطانيا في الأفيون أفضل وسيلة لأنه يستهلك في الصين كعقار طبي ولأنه ينتج في الهند التي تسيطر عليها بريطانيا . وهذا ما كان ، حيث احتكرت شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٧٩٧م تجارة وتصنيع الأفيون وكانت تبيعه بالمزاد العلني للتجار الذين يهربونه الى الصين بكميات كبيرة^(١١٤) .

كما تمكنت الشركة المذكورة من تمويل معظم وارداتها الصينية من حرير وشاي بإيرادات الأفيون وحقت فائضاً تجارياً لبريطانيا.

٥- ومع تزايد عدد السكان مدمني الأفيون وحدث دمار جسماني وعقلي ونفسي أثر سلباً في انتاجية الصينيين وفي الجيش والادارة الحكومية ومع تحول الميزان التجاري لغير صالح الصين ، حظرت الحكومة الصينية تجارة الأفيون عام ١٨٣٨م وأتلقت طرود الأفيون في الميناء ودمرت مخازنه ومتاجره وشددت المراقبة في السواحل لمنع التهريب وأقرت عقوبة إعدام أي قبطان تدخل سفينه الميناء بالأفيون.

٦- ولمجابهة الحظر الصيني لتجارة الأفيون شنت بريطانيا حرباً عسكرية على الصين ، واستولى البريطانيون على كثير من الموانئ والمدن ومارسوا "كل صنوف القرصنة والسلب في الأماكن والمدن التي احتلوها". وفي ٢٩ أغسطس ١٨٤٢م وقعت " شروط اتفاقية نانكينج" وأهم بنودها:-

أ- تحتل بريطانيا جزيرة هونج كونج .

ب- تدفع الصين لبريطانيا تعويضات مالية كبيرة.

ج- تفتح الصين خمسة موانئ للرعايا البريطانيين كمناطق امتيازات مستقلة عن النظام الاداري والقانوني الصيني.

د- عدم خضوع البريطانيين للقوانين والمحاكم الصينية.

٧- وأخيراً ، أفضت الاتفاقية المذكورة الى تجارة مشروعة للأفيون^(١١٥) ، وأدت حرية التجارة المفروضة بقوة السلاح الى " فتح أسواق الصين للمنتجات الصناعية الأجنبية ، فتدهورت أحوال صناعة الغزل والنسيج ، وبدأ اقتصاد الصين القائم على الاكتفاء الذاتي يتجه بشدة نحو التدهور ، وزاد افقار الفلاحين واستغلالهم لكي يمولوا مدفوعات تعويضات الحرب.....".

ويختتم المؤلف المبحث^(١١٦) بمماثلة توحش الرأسمالية الغربية في حرب الأفيون ضد الصين بتوحش الرأسمالية الغربية المعاصرة في تعاملها مع البلاد النامية. "ذلك أنه لئن كان الأفيون هو المدفعية الثقيلة وحرية التجارة هي البارود الذي وضع في هذه المدفعية وهي توجه نيرانها لفتح أبواب الصين أمام الاستغلال الأجنبي" ، فإن الديون الخارجية التي تورطت فيها الدول النامية هي " المدفعية الثقيلة وبرامج (التشييت) والتكيف الاقتصادي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الآن هي البارود

الذي يوضع اليوم في تلك المدفعية وهي توجه ضرباتها... لإعادة فتح مجموعة هذه البلاد في وسط عالم شديد التأزم ، شديد التناقض وشديد التوحش أيضاً".

رابعاً وأخيراً : خاتمة المراجعة :

لو أن الكتاب بدأ بالتجربة التاريخية الليبرالية المتوحشة ممثلة بالمباحث الثلاثة الأخيرة المتعلقة بالكشوف الجغرافية ونهب الذهب (والفضة) والكشوف الجغرافية وتجارة العبيد وبحرب الأفيون وليبرالية التجارة ، ثم تواصل السياق التاريخي لليبرالية المتوحشة بالنماذج الحديثة متمثلة في "توريط البلاد النامية في الديون الخارجية وفي برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي، لكان عرض الكتاب أقوى. ذلك أن الليبرالية متوحشة بتجاربها التاريخية من ناحية ومستمرة في توحشها بتجاربها الحديثة كامتداد تاريخي للأولى من ناحية أخرى.

الهوامش

- ١- رمزي زكي ، المشكلة السكانية وخرافة الماتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة (٨٤) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، ديسمبر ١٩٨٤م ، ص ص ٣١٠-٣٢٧.
- ٢- رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف : دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة (١١٨) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، اكتوبر ١٩٨٧م ، ص ص ١٣-٨٥.
- ٣- كما تستهدف إخضاع البلاد التي كانت اشتراكية ودمجها في السوق الرأسمالي العالمي.
- ٤- في بريطانيا في القرن ١٨ ، وهذه هي المعروفة بالثورة الصناعية الأولى التي اعتمدت على قوة البخار لإدارة الآلات.
- ٥- بما في ذلك النساء والأطفال وتشغيلهم لساعات طويلة وإعطائهم أجوراً متدنية.
- ٦- مثل أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣م.
- ٧- نتج عن دور الدولة نشأة القطاع العام وزيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وزيادة الضرائب الخ.
- ٨- حيث يكون الركود الاقتصادي ومعدل البطالة المرتفع مصحوباً بمعدل مرتفع للتضخم.
- ٩- وما على الدولة إلا أن تلعب دور الحارس لقواعد اللعبة وضبط عرض النقود.
- ١٠- نسبت لمدرسة شيكاغو الاقتصادية وهي المدرسة النقدية بزعامة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان.
- ١١- وبالذات الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في هذه البلاد. أنظر : رمزي زكي، الليبرالية المستبدة : دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية ، سينا للنشر ، القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م ، ص ص ١١٧-١٤٦.
- ١٢- أنظر: رمزي زكي، الليبرالية المستبدة ، مرجع سابق ، ص ص ١١٧-١٣١.
- ١٣- أو عصر التنوير الذي بدأ في القرن الخامس عشر.
- ١٤- حرية العمل والتعاقد والانتاج والاستثمار والتجارة ... الخ.

١٥- وهو ما اتخذته الرأسمالية مبرراً نظرياً لوقوفها ضد معالجة الأحوال الاجتماعية المتدهورة للعاملين في بداية نشأة الرأسمالية الصناعية ، مع مطالبتها بعدم تملك الدولة أي مشروع يمكن للأفراد إقامته.

١٦- وذلك على النحو الذي يتناسب مع حاجة المستهلكين (مبدأ سيادة المستهلك: السوق تستجيب لرغبات المستهلكين) ، واستناداً الى وجود الرجل الاقتصادي العاقل والرشيد.

١٧- ترى نظرية كينز أن النظام الرأسمالي لا يمكن أن يعالج (تلقائياً) البطالة عند الكساد والتضخم عند التوظيف الكامل ، وان عدم التوازن سببه عدم التناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي مما يتطلب تدخل الدولة لتؤدي الدور التعويضي في الطلب الكلي.

١٨- الاقتصادي الأمريكي جون هيكس وكتابه هو :

The Crisis in Kenysian Economics, Oxford, Basil-Blackwell, 1974.

١٩- يتحدد معدل الربح بعوامل مثل استغلال العمال وعلاقة رأس المال الثابت برأس المال المتداول ومعدل دوران رأس المال واتساع السوق ومعدل نمو الانتاجية والتغير في فنون الانتاج ومعدلات الضرائب على الأرباح.

٢٠- من خلال أفكار الاقتصادي الانجليزي ديفيد ريكارود.

٢١- يقصد بذلك القدرة الهائلة على زيادة الانتاج والقدرة المحدودة على تصريف ذلك الانتاج للاستهلاك ، نتيجة لطبيعة نظام الملكية والتوزيع.

٢٢- يتناقص معدل الكفاية الحدية لرأس المال بسبب تناقص الغلة وتزايد كلفة الانتاج.

٢٣- وهو الفرق بين الانتاج وتكاليفه ، وبالتالي فالربح جزء منه.

٢٤- انظر : بول أ. باران وبول م. سوزي ، رأس المال الاحتكاري : بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي ، ترجمة حسين فهمي مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ م ، ص ص ٨٧-٢٢٤.

٢٥- إذا تم امتصاص الفائض الاقتصادي فيُعاد انتاجه مرة أخرى ، والعكس بالعكس .

٢٦- كما يعتقد الاقتصادي الأمريكي جون كيث جالبريث ، أنظر كتابه : الاشتراكية والرأسمالية والتعايش السلمي ، ترجمة هشام متولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ م ، ص ٢٢٠.

- ٢٧- وهذا بفعل نشاط الشركات دولية النشاط - الشركات متعددة الجنسية ، أو الشركات متخطية القوميات كما سماها فؤاد مرسي في مؤلفه : الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة (١٤٧) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، مارس ١٩٩٠م ، ص ص ١٠٣-١٦٧ .
- ٢٨- ولهذا سماها فؤاد مرسي : الرأسمالية المالية ، أنظر مؤلفه : الرأسمالية تجدد نفسها ، ص ص ٢٣٣-٢٣٩ .
- ٢٩- بعد توقف بعض الدول المدينة عن الدفع عام ١٩٨٢م (المكسيك ، شيلي ، الأرجنتين) أفلست بعض البنوك وشهدت بورصة نيويورك (وغيرها) كارثة يوم الاثنين الأسود ١٩/١٠/١٩٨٧م ، حيث خسرت الرأسمالية ٥٠٠ مليار دولار .
- ٣٠- هذا التفاوت الشديد ناتج عن تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة ، وسيأتي عرض وتحليل لها في النقطة رابعاً من المبحث الحالي وفي المبحث الثاني .
- ٣١- وقد سبق ذكره (هامش ٢١) : القدرة الهائلة على الانتاج والقدرة المحدودة على التصريف نتيجة طبيعة نظام الملكية والتوزيع .
- ٣٢- هذه مقولة الاقتصادي البلجيكي أرنست ماندل ، أنظر مؤلفه : النظرية الاقتصادية الماركسية - الجزء الثاني ، ترجمة جورج طرايشي ، دار الحقيقة ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٢١١ .
- ٣٣- وهي مدرسة بزعامة الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر .
- ٣٤- سواء في ضوء أفكار صاحبها كينز أو في ضوء أفكار اتباعها .
- ٣٥- هذه العلاقة تحددت في فكرة منحني فيليبس ، والاقتصادي الذي توصل للعلاقة وفكرة المنحني هو : A.W.Phillips .
- ٣٦- وليس في الطلب الكلي عند كينز .
- ٣٧- استناداً الى قانون ساي للأسواق ، وصاحبه الاقتصادي : جان باتست ساي .
- ٣٨- وصاحب فكرته الاقتصادي آرثر لافر - زعيم مدرسة اقتصاديات العرض .
- ٣٩- نتيجة للآثار التوسعية في الناتج والدخل والتوظيف التي تنجم عن ذلك الخفض .
- ٤٠- وبالتحديد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان ، وحكومة بريطانيا في عهد مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء السابقة .
- ٤١- تماماً على عكس توقعات فكرة منحني لافر .

٤٢- وذلك استناداً الى مقولات : الدولة أسوأ مستثمر ، القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام في تخصيص الموارد ، " نمو القطاع العام يهدد بظهور الدولة الشمولية " - الديكتاتورية.

٤٣- أعطى المؤلف بيانات احصائية من الولايات المتحدة تبين مدى الحدة في تفاوت توزيع الدخل ، وسيأتي ذكر بعضها في المبحث الثاني.

٤٤- ورغم ان المؤلف استكمل عرض مسألة إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الرأسمالية ، إلا أنه يؤكد على مسألة البطالة - الناتجة عن الخصخصة - كما يلي :

١- الذين يحدون فرصة عمل اليوم يتعرضون للبطالة غداً " إذا لم يواكبوا الحاجات المتغيرة لمهارات العمل والابداع المطلوبة".

٢- إن فرص العمل الجديدة ممكنة فقط للقادرين على دفع نفقة التعليم وإعادة التدريب ... الخ ، هذا مع إصرار الليبرالية على خفض الانفاق العام على التعليم.

٣- إن قضية البطالة هي القنبلة دائمة الخطر التي يتعين على المراكز الرأسمالية أن تضع لها ألف حساب نظراً للأخطار المحدقة التي ستنتج عنها : العنف ، التطرف ، العنصرية ، حوادث الشعب ... الخ.

٤٥- في كتابه الليبرالية المستبدة (ص ص ٤١-٧٤) يرصد رمزي زكي أربعة معالم لإعادة احتواء العالم الثالث :

١- التدويل الجزئي للطبقة (للقوى) العاملة.

٢- الشركات الاحتكارية دولية النشاط.

٣- تعميق ظاهرة التبادل اللامتكافيء.

٤- فخ الديون الخارجية.

٤٦- لم يكن هذا ممكناً إلا بإضعاف جهاز الدولة وتغيير طبيعتها وحرمانها من

الفائض الاقتصادي الذي تملكه واعتماد سلطة الحكم فيها على تحالف اجتماعي (طبقى) له مصالح في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف للصندوق والبنك الدوليين.

أنظر : رمزي زكي ، الليبرالية المستبدة ، مرجع سابق ، ص ص ٨٢-٩٤.

٤٧- فؤاد مرسي أوضح عوامل أخرى وراء تجديد لرأسمالية لقواها ، من تلك

العوامل وأهمها الثورة العلمية والتكنولوجية ، أنظر مؤلفه : الرأسمالية تجدد نفسها ، مرجع سابق ، ص ص ٧-١٢.

٤٨- وهذه الخاتمة وإن كانت تصلح كخاتمة للكتاب ، كما سبق واشرنا ، فإن مقولتها المتعلقة بالانتحار الجماعي للبشرية أقوى من أن تتلاءم مع المنطق العلمي للكتاب.

٤٩- بعد الحرب العالمية الثانية بإعتبارها أكبر قوة عسكرية واقتصادية ، حيث مستوى التشغيل والنتاج والدخل مرتفع ومستوى المعيشة فيها من أعلى المستويات في العالم وهي أكبر مصدر لرأس المال.

٥٠- عن نظام بریتون وودز النقدي (وما استتبعه من تأسيس صندوق النقد والبنك الدوليين) نشأته وتطبيقه وانتهائه (١٩٤٥-١٩٧١م) أنظر : رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، مرجع سابق ص ص ١٤٨-٢٣٥.

٥١- من ٢٧٪ عام ١٩٥٠م الى ١٨٪ عام ١٩٨٤.

٥٢- من ١٩٪ عام ١٩٥٦م الى ٩٪ عام ١٩٨٦م.

٥٣- وعلى رأسها الولايات المتحدة نفسها واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا.

٥٤- ويظهر هذا من خلال كون مجموع الاستهلاك والاستثمار والواردات أكبر من مجموع الناتج المحلي والادخار والصادرات ، وذلك ابتداءً من عام ١٩٨٥م.

٥٥- ان الدخل القومي الأمريكي ٥ تريليون (خمسة آلاف بليون) دولار ، في حين ان الدخل القومي لأوروبا الموحدة ٤ تريليون دولار ، مع ملاحظة أن أوروبا الموحدة من إثنى عشرة دولة حتى نهاية ١٩٩٤م وابتداءً من يناير ١٩٩٥م صار الاتحاد الأوروبي ١٥ دولة ، وبذلك تزيد قوته الاقتصادية ويزيد دخله القومي.

٥٦- North America Free Trade Agreement.

٥٧- وفي هذا الصدد يرى المؤلف أن الحكومة الأمريكية ترفض تنفيذ أحد خيارين لمواجهة فجوة الموارد: خفض الاستهلاك بسياسات تقشفية (زيادة الضرائب + خفض الانفاق العام) ، وخفض الاستثمار لحدود الادخار فينخفض معدل النمو الاقتصادي.

٥٨- على أساس أن رفع سعر الفائدة سيخفض من قيمة الدولار والأسعار بالتالي تزيد الصادرات.

٥٩- وفي هذا الصدد يعرض المؤلف حزمة سياسات لمواجهة عجز ميزان المدفوعات مثل رفع متوسط الانتاجية وجودة المنتجات لزيادة إنتاج الصادرات وبدائل الواردات ، ومثل خفض قيمة الدولار لزيادة الصادرات وخفض الواردات ، وهو ما

يؤدي الى التضخم والى حروب تخفيض العملات ، ومثل خفض الاستيراد بقيود كمية وجمركية وهو ما يتعارض مع فلسفة الليبرالية : حرية التجارة والسوق ... الخ.

٦٠- مثل سياسة خفض الضرائب على رؤوس الأموال وعلى الدخول المرتفعة وإلغاء الدعم ... الخ. ويرى المؤلف أن تلك السياسات وعلى مدى أكثر من عقد لم تحقق وعودها ، وأن تفاقم تفاوت توزيع الدخل يأتي انعكاساً للاختلالات الاجتماعية.

٦١- وفي الوقت نفسه زاد عدد الواقعين تحت خط الفقر وزاد عدد المتشردين من مليون الي ستة وزاد عدد مدمني المخدرات وزادت أعمال العنف والجريمة.

٦٢- استناداً الى مسألة لم ترد عند كينز وأشار إليها الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو.

٦٣- تاريخياً ، كان استعمار بلاد افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قد وفر للرأسمالية أحد عناصر تراكم رأس المال البدائي ووفر لها أيضاً استغلال عنصر العمل الرخيص والحصول على المواد الخام بأثمان بخسة وفتح أمامها أسواقاً ضخمة لتصريف فائض انتاجها الصناعي ولاستثمار فوائض رؤوس أموالها بمعدلات أرباح مرتفعة.

٦٤- حيث ضُخّت مقادير هائلة من القروض من البلاد الرأسمالية الى البلاد النامية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢م.

٦٥- لستر بيرسون هو رئيس وزراء كندا الأسبق.

٦٦- تكونت هذه اللجنة في أغسطس ١٩٦٨م من خبراء واقتصاديين.

٦٧- وعلى هذا فليس من أهداف الصندوق تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي بالبلاد المتخلفة.

٦٨- ومن السياسات التي اتبعتها الدول المعنية ويرفضها الصندوق استخدام الاحتياطات الدولية ، والاقتراض ، والرقابة على الصرف ، وتخطيط التجارة الخارجية ، وحماية الصناعة الوليدة الخ.

٦٩- لهذا تضررت الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. انظر : رمزي زكي ، الليبرالية المستقبلية ، مرجع سابق ، ص ص ١١٧-١٤٦.

٧٠- وكل هذا بهدف خفض معدل التضخم.

٧١- البنك عبارة عن مؤسسات ثلاث : البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وكالة التنمية الدولية ، مؤسسة التمويل الدولي ، وتمثل هذه المؤسسات مجعماً عالمياً

لرؤوس الأموال الفائضة بالدول الرأسمالية وتبحث من خلال البنك عن فرص للاستثمار مضمونة الربح.

٧٢- نظراً لسيطرة الولايات المتحدة على البنك فقد أعطى هذا الأخير قروضاً لدول : تايلاند ، تاوان ، كوريا الجنوبية ، تركيا ، ايران في عهد الشاه ، المكسيك ، البرازيل ، لإسهامها بدور ملموس في تقسيم العمل الدولي ولاتباعها سياسات ليبرالية.

٧٣- حول حرية التجارة وعلاقتها بالنمو وضرورة التكيف مع الاقتصاد العالمي المتغير وضرورة تشجيع سياسات التصدير والتخلي عن نزعة حماية الصناعة المحلية والاعتماد على المنافسة وقوى السوق ومشكلات القطاع العام والدعم وعجز الموازنة العامة وتشوهات جهاز الأسعار وضرورة تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي كقاطرة للنمو.

٧٤- سيأتي عرض أهداف ليبرالية التكيف في "ثانياً" من عرض المبحث الحالي.

٧٥- "فلا التضخم ... قد كبح بل زاد اشتعالاً ، ولا سعر الصرف رغم تخفيضه عدة مرات وينسب كبيرة قد استقر ، ولا العجز في ميزان المدفوعات قد هبط...، ولا القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) الذي اعطيت له الكثير من الضمانات والمزايا وبيعت له بعض وحدات القطاع العام قد استطاع أن ينعش الاقتصاد المحلي بل استغل الأزمة وراح يراكم أرباحه من خلال مشروعات خدمية وترفيه مرتبطة بالتعامل الخارجي بل ويهرب ثرواته ومدخراته للخارج ، وأهملت الاحتياجات الأساسية للمواطنين (بسبب ضغط معدلات الاستثمار وضغوط الانفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية) وزادت بطالتهم".

٧٦- من هنا تركزت بحوث خبراء البنك على ان البلاد المتخلفة - المدينة يتحسن أداء الاقتصاد فيها بتشجيع صناعات التصدير وإلغاء سياسة الحماية وتحرير التجارة الخارجية واستقبال الاستثمارات الأجنبية الخاصة وضمانها وتأمينها ضد لمخاطر وعدم تدخل الدولة في آليات السوق وتصفية القطاع العام وإلغاء الدعم.... الخ.

٧٧- كالمسائل التكنولوجية والإدارية والمالية والإدخار والاستثمار وسياسة الطاقة وسياسة التسعير ... الخ.

٧٨- وهي كلها لصالح الاستثمارات الأجنبية الخاصة مثلها مثل مايرد في النقاط الخاصة بتأمين هذه الاستثمارات في الفقرة التالية.

٧٩- وهي أهداف تنسجم تماماً مع تقرير بيرسون ومع سياسات الصندوق والبنك الدوليين وفي الوقت نفسه تخدم زيادة معدلات أرباح رأس المال كمعالجة لأزمة الرأسمالية.

٨٠- وهي التي كانت تفسر تخصص الدول المتقدمة في انتاج السلع الصناعية وتخصص الدول النامية في انتاج المواد الخام .

٨١- وقد سبقت الاشارة الى أن فؤاد مرسي رأى أن الرأسمالية تجدد قواها من خلال الثورة العلمية والتكنولوجية بالإضافة الى عوامل أخرى منها التدويل ، أنظر مؤلفه : الرأسمالية تجدد نفسها ، مرجع سابق ، ص ص ٧-١٢ .

٨٢- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٩-٣٥٠ .

٨٣- يتحكم بالغذاء من حبوب ولحوم وألبان باحتكار فائض ضخم منه بواسطة الهندسة الوراثية ، ويتحكم بالتجارة الدولية بواسطة بضعة شركات دولية . وبالنسبة للتحكم بالغذاء فهذا يأتي ضمن إعادة نشر الزراعة شمالاً كما يرى فؤاد مرسي ، أنظر مؤلفه : الرأسمالية تجدد نفسها ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٧-٣٧٦ .

٨٤- على غرار تجارب نمو أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند وتايوان وسنغافورة وهونج كونج .

٨٥- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٤-٣٥٥ ، وللأسف في هوامش المراجع (هامش ٥٨) ورد مرجع غير مرجح فؤاد مرسي (مرجع الامم المتحدة : تقرير عن الاستثمار في العالم ١٩٩١م) ، والسبب أخطاء مطبعية .

٨٦- وهذه الشركات زاد عددها في المكسيك بعد مبادلة الديون بأصول إنتاجية .

٨٧- حيث أجر العامل المكسيكي ٥٪ من أجر العامل الأمريكي في المهنة نفسها وبالانتاجية نفسها .

٨٨- الخارجية مثل أزمة نظام النقد الدولي ، الكساد العالمي ، زيادة أسعار الفائدة العالمية ، نزعة الحماية ، تدهور شروط التبادل الخارجي ، والداخلية مثل زيادة الميل للاستيراد وضعف معدل الادخار واطفاء في السياسات الاقتصادية الكلية .

٨٩- وضمان الحكومات لديون القطاع الخاص عُرف في أدبيات التنمية بمصطلح "تشريك التزامات القطاع الخاص" ، أي تحميل المجتمع كله عبء ديون القطاع الخاص ، أنظر : رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة

العامه في العالم الثالث ، سينا للنشر ، القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م ،
ص ص ١٦٢-١٦٧ .

٩٠- وهذه المبادلة تستند الى "حجة" أن الأزمة مشكلة إفلاس وليست مشكلة نقص
في السيولة ، وباعتبار الصندوق والبنك الدوليين يمثلان مصالح الدائنين فإنهما
يُدخلان نزع الملكية العامة ضمن برامج التثبيت والتكيف .

٩١- رغم الحصاد المر لتأجج تجارب التثبيت والتكيف فإن هؤلاء الخبراء يرون
النجاح في خفض عجز الموازنة العامة وفي فائض الميزان التجاري الخ ،
ورغم ان المؤلف ناقش مثل هذه المسائل في موضوع نزع الملكية العامة (الفقرة
٤ في نزع الملكية من هذه المراجعة) ، فإنه يؤكد أن خفض عجز الموازنة العامة
وتحقيق فائض تجاري إن تحققاً فيأتيها على حساب الانكماش الداخلي وعلى
حساب متغيرات اقتصادية واجتماعية لا يضع الصندوق والبنك أي اعتبار لها .

٩٢- وهو ما يقدم للشركات دولية النشاط عمالة رخيصة .

٩٣- وهو ما يضمن سداد الديون وفوائدها .

٩٤- وهو الذي يضمن استمرار تبعية اقتصاديات البلاد النامية للاقتصاد الرأسمالي
العالمي ويحقق في الوقت نفسه معدلات أرباح عالية للرأسمالية .

٩٥- ولا شك ان الاستثمار في مثل هذه المجالات الخدمية لا يخدم كثيراً البلاد
المتخلفة فيما يتعلق بزيادة علاقات التشابك بين قطاعات الاقتصاد (ولا سيما
الانتاجية السلعية) وبالتالي بالقضاء على التخلف وتحقيق التنمية (الاقتصادية) .

٩٦- ولولا هذا الأمر لما اتسقت هذه المباحث الثلاثة في صغرها مع باقي مباحث
الكتاب في كبرها .

٩٧- مادام منهج الكتاب تمثل في العودة الى خبرات تاريخية من البلاد المتخلفة لفهم
وضعها الحالي المتأزم ، فإن هذا المنهج يتطلب العودة أيضاً الى الكشف
الجغرافية وتجارة العبيد والى حرب الأفيون وليبرالية التجارة بجانب الكشف
الجغرافية ونهب الذهب (والفضة) . والحقيقة ان قبول هذا المنهج يتطلب الاشارة
الى ان الوضع الحالي المتأزم للبلاد المتخلفة يصعب فهمه أيضاً بدون التأكيد على
فشل تجارب التنمية في البلاد المعنية بعد استقلالها من الدول المستعمرة . ذلك
أن هذه البلاد لو نجحت في تجارب تنميتها لأمكنها محو آثار الماضي بخبراته
التاريخية ، وبالتالي لا حاجة للعودة لهذه الأخيرة .

- ٩٨- وقد تم ذلك الإلحاق من خلال التخصص وتقسيم العمل ومن خلال تصريف المنتجات الصناعية ومن خلال استثمار فوائض رؤوس الأموال.
- ٩٩- في أحد مؤلفاته يثبت المؤلف ، وكمثال ، من تجربتي الهند ومصر أن الاستعمار البريطاني تسبب في تخلفهما ، انظر : رمزي زكي ، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، مرجع سابق ، ص ٣١٢-٣١٥.
- ١٠٠- مقابل نقصه في أوروبا وبالتالي تعاملها بالفضة ، ومن هنا عرفت مشكلة الذهب في القرن الخامس عشر في أوروبا .
- ١٠١- بدأت تلك الرحلات برحلة كريستوف كولومبس الشهيرة في عام ١٤٩٢م.
- ١٠٢- وهم السكان الأصليون لأمريكا الجنوبية ، وأما الطرق والوسائل المتوحشة فتتلخص في القتل والتعذيب والتجويع والاعتصاب ... الخ.
- ١٠٣- بالإضافة الى ذلك يقدم المؤلف أرقام كميات الذهب المنهوب الى أوروبا من آسيا وأفريقيا.
- ١٠٤- انظر : رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، مرجع سابق ، ص ٤٩-٨٥.
- ١٠٥- مثل العاج والذهب والريش والجلود ... الخ.
- ١٠٦- الأمر هنا ذو منطلق غير "متسق" ، فكيف تمارس تجارة العبيد وتتميز بنزعة غير تجارية ، وكيف تتم المتاجرة بالانسان كعبد ثم يصير جندياً أو موظفاً أو عاملاً. لكن المقصود هو ان تجارة العبيد التي مورست قبل مجيء البرتغاليين لم تكن تسعى لتحقيق أرباح طائلة ولم تكن ذات طابع وحشي غير انساني.
- ١٠٧- من غربها (٧٥٪ من الرقيق) التي سيطر عليه البرتغاليين والبريطانيون والهولنديون والفرنسيون والدانماركيون ، ومن شرقها الممتد من البحر الأحمر شمالاً الى حدود موزمبيق جنوباً.
- ١٠٨- مثل شركة جزر الهند الغربية الهولندية وشركة السنغال الفرنسية.
- ١٠٩- من صور الأساليب المتوحشة :
- توقد النار عند مداخل المغارات والكهوف وتحرق القرى والناس نيام ثم يخطفون وهم يحاولون الفرار.
 - يقيد العبيد بالحبال بواسطة عمود خشبي يربط في أعناقهم ثم يساقون لمسافات طويلة الى الساحل ويضربون بالسياط اذا تباطأوا في السير.

• يوضع وشم كعلامة تميز العبد بواسطة سيخ محمي بالنار ، ويضعون على السفن عرابة ويعطون القليل من الزاد والشراب.

• التمرد يقمع بالضرب المبرح أو المفضي للموت ، والموتى يلقون في عرض البحر.

• عند البيع بالمزاد العلني في شواطئ أمريكا يعرض العبيد عرابة ذكوراً وإناثاً.

• يعمل العبيد في المزارع بالمناطق الاستوائية دون أية رعاية صحية ، ومساكنهم مجرد حظائر ، ويعملون بدلاً من الهنود الحمر في المناجم وقطع الأخشاب والحدادة والنجارة وتفريغ شحن السفن ، يعملون ولا حقوق لهم ، بل كان من حق الملاك قتلهم اذا أخطأوا.

١١٠- من ١٨٪ الى ٧,٤٪ من سكان العالم عام ١٩٠٠م ، وأعداد الرقيق تباينت من ٩,٣ مليون الى ١٠,٥ مليون شخص ، ومن ١٢ مليون الى ٥٠,٤٨ مليون شخص.

١١١- نتائج أخرى لحرب الأفيون ضد الصين سيأتي ذكرها عند ذكر نتائج شروط اتفاقية نانكينج.

١١٢- وأهمها الشاي والحريز والخزف ، وتنتج عن ذلك فائض تجاري للصين ولا سيما مع بريطانيا.

١١٣- وهو اقتصاد ينتج للاكتفاء الذاتي وتضعف فيه العلاقات السلعية / النقدية ويستولي ملاك الأرض ورجال البلاط والادارة على الفائض الزراعي وبالتالي لا تتوفر دخول نقدية للفلاحين تمكنهم من شراء السلع المصنعة المستوردة.

١١٤- وتحققت من وراء ذلك أرباح ضخمة للتجار وللحكومة البريطانية ، وتكفي الإشارة الى ان ضريبة الأفيون المصدّر كانت ٣٠٠٪.

١١٥- ونتيجة لذلك استوردت الصين في عشر سنوات تالية للاتفاقية ما قيمته ٣٠٠-٤٠٠ مليون دولار فضي من الأفيون.

١١٦- ليس للكتاب خاتمة مثلما له مقدمة - توطئة ، ولعل خاتمة هذا المبحث تؤدي الغرض ولو جزئياً.